مجلّة البحوث الأمنيّة

دوريّة ـ علميّة ـ محكّمة

تصدر عن مركز الدراسات والبحوث بكلية الملك فهد الأمنية

كلية الملك فهد الأمنية

KING FAHAD SECURITY COLLEGE

في هذا العدد

- الدور الوطني للجامعات السعودية في تحقيق الأمن الفكري الشامل وتعزيز قيم الهوية الوطنية لدى الناشئة

  الدكتور/ محمد بن أحمد المقصودي

- جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية كجريمة مستجدة

  الدكتور /سمحان بن محمد الدوسري

- استقلاليّة الحدود السياسيّة وأثرها في انعقاد الإمامة والجماعة

  الدكتور/ صغيّر بن محمد الصغيّر

- التربيـــــة الأمنيـــــة

  الأستاذ الدكتور/ جودت أحمد سعادة

  الدكتور / فهد بن علي العميري

المجلد (٢٦) العدد (٦٨)

ذو الحجة ١٤٣٨هـ-سبتمبر ٢٠١٧م

المملكة العربية السعودية
وزارة الداخلية
كلية الملك فهد الأمنية
مركز الدراسات والبحوث

مجلّة البحوث الأمنيّة

دوريّة علميّة محكّمة

تصدر عن مركز الدراسات والبحوث بكلية الملك فهد الأمنية

تُعنى بنشر الدراسات والبحوث العلمية
في مجالات الأمن بمفهومه الشامل

المجلد (٢٦) العدد (٦٨)
ذو الحجة ١٤٣٨هـ / سبتمبر ٢٠١٧م

التربية الأمنية

إعداد

أ. د / جودت أحمد سعادة*

أستاذ جامعي متقاعد- الأردن

د. فهد بن علي العميري**

كلية التربية – جامعة أم القرى- مكة المكرمة

(*) حاصل على درجة البكالوريوس في الجغرافيا من جامعة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية، ودرجتي ماجستير في تطوير التعليم الثانوي في الأردن من الجامعة الأردنية، والثانية في الجغرافيا البشرية من جامعة كانساس بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الدكتوراه في فلسفة التربية من الجامعة ذاتها. له عدد من الكتب والبحوث المنشورة

(*) حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية تخصص جغرافيا من جامعة أم القرى، ودرجة الماجستير في الآداب والعلوم الإنسانية في التخصص ذاته من جامعة الملك عبدالعزيز، ودرجة الدكتوراه في المناهج وطرق التدريس من جامعة كيرتن للتكنولوجيا بأستراليا. له عدد من البحوث المنشورة، مشارك في مشروعات بحثية ممولة من مراكز بحثية.

التربية الأمنية

إعداد
أ. د/ جودت أحمد سعادة
أستاذ جامعي متقاعد-الأردن

د. فهد بن علي العميري
كلية التربية – جامعة أم القرى- مكة المكرمة

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى توضيح أحد أهم الاتجاهات التربوية المعاصرة، المتمثل في التربية الأمنية، التي تضطلع بدور رئيس في دعم الاستقرار والتنمية لدى شعوب دول العالم إذا ما أُخذت جيداً في الحسبان. وقد طرح فيها أهم تعريفات التربية الأمنية، والأهداف التي تسعى جاهدةً إلى تحقيقها، مع الإشارة إلى المبررات أو العوامل العديدة التي تدعو إلى الاهتمام بها، كالتغير الاجتماعي والثقافي، وتنامي ظاهرة الإرهاب، وانتشار تعاطي المخدرات، وتزايد حدوث الجرائم المختلفة، وإقامة المشروعات التنموية الكثيرة، وثورة المعلومات والاتصالات الحديثة، والرغبة في تغيير الصورة النمطية عن الجهات الأمنية.

كما تناولت الدراسة أيضاً مجالات التربية الأمنية أو أبعادها المتنوعة كالأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الأسري، والأمن الصحي، والأمن التربوي، والأمن الفكري، والأمن الاجتماعي، والأمن الوظيفي، والأمن الاقتصادي، والأمن السياسي، والأمن القومي، والأمن البيئي، والأمن المعلوماتي. أعقبها الحديث عن مقومات الأمن والاستقرار في التربية الأمنية مثل سيادة النظام والقانون، والمواطنة الفاعلة، والشعور بالمسؤولية، والتكافل الاجتماعي، والتعايش السلمي المشترك، والتسامح ونبذ العنف، والتحمل وضبط النفس، واختتمت بتوضيح محتوى برنامج التربية الأمنية وعلاقتهُ بالعملية التربوية في المدارس الحكومية والخاصة.

الكلمات المفتاحية: التربية الأمنية، مجالات التربية الأمنية، المناهج، البرامج التعليمية، الدراسات الاجتماعية.

المقدمة

تُعـد نعمـة الأمن من النعـم العظيمة، والمطالب الضرورية التـي لا يستغني عنها إنسـان، ولا ذو روح مـن الكائنات، إذ إن الأمن هدف كل دولة وغاية ما يرنو له كل شعب وأمة، ولأهميته دعا أبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام به لمكة أفضل بقاع الأرض، قال الله عز وجل: ﴿ وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا واجنبني وبني أن نعبد الأصنام) (إبراهيـم،٣٥). وتستوجب نعمـة الأمن شكر المنعم العظيـم سبحانه وتعالى مصداقا لقوله عز من قائل: (واذكروا إذ أنتم قليل مستضعفون في الأرض تخافون أن يتخطفكم الناس فآواكم وأيدكم بنصره ورزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون) (الأنفال،٢٦). وتستحيل في حقيقة الأمر الحياة بلا أمن لكونه مطلباً ملحاً، لا يكون بدونه استمرار، ولا سعادة، بل يحل القلق والخوف والفزع والرعب، إذ افتقد، وإذا كان للإنسان حاجات لا بد من تلبيتها، ولا تتم حياته، ولا تستقيم إلا بها كالطعام والشراب، فإن حاجة الإنسان إليه مـن أمس حاجاته، التـي يحرص عليها، ويعمل على توفيرها، فـلا مذاق لطعام أو شـراب إلا مع توافر الأمـن والطمأنينة، لذلك قرن الحق -سبحانه وتعالى- في معرض حديثـه عـن النعم التي أنعم بهـا على أهل مكة مـن قريش: (الـذي أطعمهم من جوع وآمنهـم من خـوف) (قريش،٤). وأكد النبي المجتبى والرسـول المصطفى على عظيم نعمـة الأمن، ففي الحديث الذي رواه الإمـام الترمذي (١٩٩٨، ٥٧٤) قال عليه الصلاة والسـلام "مـن أصبح منكمْ آمنا في سربـه، مُعافى في جسده، عنده قـوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا".

ويبقـى الأمـن والأمـان أغلى ما يصبـو إليه ذلك المخلـوق الإنسـان، بمفرده أو بجماعاتـه، منـذ أقدم العصور والأزمـان. ويحكمه في كل ذلـك مجموعة من المبررات المنطقيـة، التي إن لم يأخذهـا جيداً في الحسبان، فإنه سـوف يخسر الجولة والرهان، ويضيع معهما الأمل في الوصول إلى المرغوب فيه من النمو والتشييد والعمران. وتحرص حكومـات الدول في مشارق الأرض ومغاربها، على أن تسـير بشعوبها نحو معارج الرقي والتقدم والبناء، حتى تحقق مطالب القرن الحادي والعشرين في إيجاد الحياة الكريمة والواعـدة لأبنائها، مهما اختلفـوا في أصولهم أو ألوانهـم أو أجناسهم أو معتقداتهم أو مستوياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية.

وكل هـذه الأهداف المنشودة، لا يمكن مجرد التفكير بالتخطيط الدقيق لتحقيقها، دون تهيئـة الظروف الملائمة لتوفر العناصر المساندة والأساسية لها، التي يتمثل أهمها في الأمن بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، مما يشجع الأفراد والجماعات، ليس على تحمـل مسؤولياتهم الحقيقية فقط، أو العمل علـى أداء الواجبات المنوطة بهم فحسب، بل قبـل هذا وذاك، مساعدتهم بفاعلية كبيرة على الوصول إلى مراحل الإبداع والتميز في مناشطهم الكثيرة وإنجازاتهم المتنوعة.

وتبذل الدول جهوداً جبارة للحفاظ على الأمن لأبنائها، عن طريق تزويد مجموعات من الكوادر البشرية بالمعلومات الضرورية، وعقد الدورات التدريبية والميدانية، والالتحاق بالدراسات الجامعية الشُرْطيه أو الأمنية المنتظمة، من أجل الاطلاع على أحدث الطرق والوسائـل التي توصل إليها العلـم الحديث في مجالات الأمن والأمـان. وغالباً ما تكون وزارات الداخليـة في تلك الدول والبلدان، إضافة إلى بعض المؤسسات ذات الصلة، هي المسؤولة الأولى عن هذا كله.

وتقـوم بعض الـدول بما هـو أكثر من ذلك عندما تقرر تأسيس كليات أمنية تخصصيـة، بل تزيد عـن ذلك بفتح جامعـات للدراسات الأمنية. ولمـا كان ذلك يمثل قمـة الاهتمـام بالأمن والأمـان، وأنهُ بالتـالي يلقـى كل التأييد والمـؤازرة من قطاعات الشعب كافة، إلا أنه لا يمكن أن يحقق أهدافه المنشودة، أو غاياته السامية، بدون غرس مجموعـة كافية من المعلومات والمهـارات والاتجاهات المرغوب فيها، لـدى الناشئة من بـين أفراد المجتمـع، ممن يلتحقون بالمدارس والمعاهد والجامعات، حتـى تتولد لديهم القناعـة التامة ليس بأهمية هذا كله فحسب، بل أيضاً حتى تتغير أنماط سلوكهم بشكلٍ إيجابـي، يجعل منهم أشخاصاً يعرفون تمامـاً أهمية التربية الأمنية، ويتعاونون بصدقٍ مع الجهـات الأمنية، من أجل تطبيق القانون والنظـام، والكشف عن مرتكبي الجرائم المختلفة، أو عن عناصر الإرهابيين الأشرار، الذين يعملون على ترويع الآمنين ليل نهار.

ورغـم كـثرة المقالات والدراسات العلميـة في مجالات الأمن كافـة، إلا أن عدد من تنـاول هذا الموضوع من ناحية تربوية عميقة يبقى قليلاً. وما هذه الدراسة سوى واحدة منهـا، تحاول إلقاء الضوء على مجموعة من العناوين المتنوعة الخاصة بالتربية الأمنية

مثـل ماهيتها أو تعريفها، وأهدافها، ومـبررات وجودها، ومجالات الأمن بصورة عامة، ومقومات الأمن والاستقرار فيها، ومحتوى برنامجها وعلاقته الوثيقة بالعملية التربوية. وفيما يأتي توضيحٌ لكل ذلك:

مشكلة الدراسة

يعيش العالم اليوم العديد من المخاطر الأمنية، ومن ذلك تنامي ظاهرة الإرهاب، والحروب الأهلية الطاحنة، والهجرة غير النظامية، والجرائم المختلفة كما هو الحال في الاختراقـات الرقمية وغيرها. كل تلك المخاطـر ألقت بظلالها على السواد الأعظم من المجتمعات، ولاسيما المجتمعات العربية، التي تسببت في الكثير من المشكلات، والقضايا الأمنيـة، ولاتزال تحدياتها تنبـئ بتصاعد وتيرتها إن لم تتصد لهـا مؤسسات المجتمع بكل طاقاتها، وتأتي مؤسسات التعليم العام والعالي بجميع مراحلها في طليعة مؤسسات المجتمـع المنوط بهـا مواجهة تلك المخاطـر الأمنية. وفي ضوء تلـك الاعتبارات تحددت مشكلـة الدراسة الحالية في الحاجـة الملحة إلى التربية الأمنيـة كأحد أهم الاتجاهات التربويـة المعاصرة، إذ مقتضى الوضع الراهن يتطلـب تضمينها في المناهج الدراسية. ولتحقيـق ذلـك تم تنـاول التربية الأمنيـة من حيـث ماهيتهـا، وأهدافهـا، وأهميتها، ومجالاتهـا المختلفة، ومقوماتها، ومحتواها التعليمي وعلاقتـه بالعملية التربية. ويمكن بناء على ما سبق؛ صياغة أسئلة الدراسة في الآتي:

١- ما مفهوم التربية الأمنية؟
٢- ما أهداف التربية الأمنية؟
٣- ما مبررات الاهتمام بالتربية الأمنية؟
٤- ما مجالات التربية الأمنية؟
٥- ما مقومات الأمن والاستقرار في التربية الأمنية؟
٦- ما محتوى برنامج التربية الأمنية وعلاقته بالعملية التعليمية؟

أهداف الدراسة

١- تحديد مفهوم التربية الأمنية وعلاقته بمتغيرات العصر.
٢- التعرف إلى أهداف التربية الأمنية.

٣- الوقوف على مبررات الاهتمام بالتربية الأمنية.

٤- التعرف إلى مجالات التربية الأمنية.

٥- الوقوف على مقومات التربية الأمنية.

٦- توضيح محتوى برنامج التربية الأمنية وعلاقته بالعملية التعليمية.

أهمية الدراسة

١-تفيد الدراسة واضعي السياسات ومتخذي القرارات التعليمية والتربوية بالدور الرائد الذي تضطلع به التربية الأمنية في التصدي للمخاطر الأمنية بشتى أنماطها ومختلف مستوياتها.

٢-تساعد الدراسة المهتمين بالعملية التعليمية وخاصة مؤلفي ومخططي المناهج الدراسية في تفعيل دور التربية الأمنية من خلال تضمينها في تلك المناهج.

٣- رغبة الباحثين في المساهمة بإثراء هذا الجانب دعماً للجانب الأمني بسبب ندرة الأبحاث- على حد اطلاع الباحثين- التي تناولت التربية الأمنية وعلاقتها بالعملية التعلمية ولا سيما المناهج الدراسية.

٤- يمكن أن تفيد هذه الدراسة الباحثين في هذا المجال الأمني وخاصة في مراكز أبحاث القطاعات الأمنية والتربوية.

منهج الدراسة

اتبعت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، الذي "يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، ومن ثم الوصول إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره" (شحاتة والنجار،٢٠٠٣، ٣٠١)، حيث إنه من المناهج المناسبة لطبيعة هذا النوع من الدراسات. وذلك بغية وصف مكونات التربية الأمنية وعلاقتها بالعملية التعليمية، والتعرف إلى أهدافها وأهميتها، وتحليل مجالاتها ومقوماتها، والوقوف على معوقاتها. لم تخلُ أيضاً هذه الدراسة من استخدام المنهج الاستقرائي القائم على محاولة رسم ملامح لمحتوى برنامج التربية الأمنية، وتقديم ما يلزم من توجيهات فاعلة، وإسقاطها على الحالة

العمليـة التربويـة، ولاسيما المناهـج الدراسية، وهذا مـا قامت عليه بعض الدراسات الحديثة كدراسة بانث (Panth ,2010).

الإجابة عن أسئلة الدراسة

الإجابة عن السؤال الأول: ما مفهوم التربية الأمنية؟

لقـد تطـرق العديد من المربين والمهتمين بالأمـن والتربية الأمنية إلى عدد من التعريفـات لهـذا المفهوم التربوي المهـم. وعرفها زهران (١٩٨٨، ٣) علـى أنها "عبارة عن تعليم وتعلم المفاهيـم الأمنية والخبرات اللازمة للمواطنين، من أجل تحقيق الأمن الوطنـي، وحماية الموارد الطبيعيـة، ومقاومة الرذيلة والأمراض الاجتماعية". أما آل عايش (٢٠٠٦، ١٤) فيرى أنها تمثل "تلك المعاني أو المفاهيـم الأمنية والقيم التربوية التـي هـي في مجموعها تحقق الأمن للفـرد والمجتمع في جميع شـؤون حياته، وذلك من خلال تطبيق تربوي متكامل بين مؤسسات المجتمع لهذه المعاني الأمنية والقيم التربوية".

وينظـر السلطـان (٢٠٠٩، ٨) إلى التربيـة الأمنيـة على أنهـا "عملية التنشئة الاجتماعيـة التـي تتـم في إطـار المؤسسـات التعليمية المختلفـة، بالتعاون مـع الأجهزة الأمنيـة، وذلك بهدف ترسيـخ القيم السائدة في المجتمع من جهـة، وحماية النشء من التيـارات السلبية الهدامة، التي تنـادي بالخروج على القانون وتهديـد أمن المجتمعات واستقرارهـا"، في حـين يؤكد الهـذلي (٢٠١٢، ٢٤) بأنهـا عبارة عـن "تربية الطالب وتوعيتـه بـدوره في حفظ دينه، وتأمين نفسه من الأخطـار، والمساهمة الفاعلة في تأمين غيره في محيطه الاجتماعي، بل في الكون بأسره، ووعيه بما له من حقوق، وما عليه من واجبـات، وبما ينعكس إيجاباً على أمنه وأمن مجتمعه". ويرى العمري (٢٠١٣، ٣٣) أن "التربيـة الأمنيـة هي أحد أبعاد التربية بمعناها الشامل والتي تهتم بإعداد المواطن من الناحية الأمنية إعداداً يؤهله لمجابهة الحياة بفاعلية، فهي تمثل عملية تربوية لا تقتصر على مرحلة عمرية محددة، أو مرحلة دراسية أو تعليمية بعينها".

كمـا عـرف أبو الخير (٢٠١٦، ٧) التربية الأمنية بأنهـا "عملية تربوية تهدف إلى ترسيخ القيم والمعـارف والسلوكيات بأبعادها الأمنيـة والاجتماعية والثقافية والوطنية لـدى الطلبة بهدف تدعيـم ثقافة المقاومة في قناعاتهم عـبر تحصينهم ضد محاولات

التدمير الجسدي والفكري والاجتماعي الممنهجة من قبل أعداء الدين والوطن".

ويطرح الباحثان تعريفاً للتربية الأمنية على أنها: تلك التوجيهات أو الإرشادات أو البرامج التربوية المخطط لها بدقة عالية، التي تعمل على تثقيف النشء في المدارس والمعاهد والجامعات، وتوجيههم بعناية من أجل غرس المبادئ والقيم والاتجاهات الإيجابية المرغوب فيها، بما يشجع على استتباب الأمن والاستقرار لكلٍ من الأفراد والمجتمعات، عن طريق احترام القانون والنظام، ونبذ كل وسائل العنف والإجرام، ومحاربة الكراهية والعنصرية والطائفية البغيضة، وكشف دعاة الفرقة والتكفير والإرهاب، مهما كانت الظروف أو المبررات أو الأسباب.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما أهداف التربية الأمنية؟

تسعى التربية الأمنية في نهاية المطاف، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التربوية المنشودة التي يتمثل أهمها بحسب ما اكدت عليه العديد من الدراسات (معمر،٢٠١٣؛ العنزي، ٢٠١٥؛ سلمان وعسلية،٢٠١٦؛ الجعب،٢٠١٧) في الآتي:

١. غرس مفاهيم الأمن والأمان والاستقرار الفردي والمجتمعي في نفوس الطلبة.
٢. توضيح مخاطر العنف والكراهية والإرهاب على التطور الاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي للأمم والشعوب والمجتمعات المختلفة.
٣. تشجيع الطلبة على الانتماء للوطن ومقدراته، والذود عنه بالغالي والنفيس.
٤. تنشئة الطلبة على مبدأ تحمل المسؤولية تجاه المجتمع الذي ينتمون إليه.
٥. تحفيز الطلبة على احترام الأنظمة والقوانين السائدة في المجتمع.
٦. توعية الطلبة بمخاطر الوقوع في الجريمة، أو تعاطي المخدرات المحظورة، أو استخدام أساليب الإرهاب الضارة بالمجتمع.
٧. حث الطلبة على احترام عناصر الشرطة الساهرة على خدمة المجتمع، والتعاون معهم لكشف الجرائم أو عند تنفيذ القانون والنظام، إذا تطلب الأمر ذلك.
٨. تشجيع الطلبة على محاربة الشائعات الضارة بالمجتمع وسمعته واستقراره.
٩. تحفيز الطلبة على الإبلاغ عن الجرائم في حال وقوعها في مناطقهم، حتى لا تؤثر سلباً على سير الحياة اليومية.

١٠. تعزيـز الأمن الوقائي بين الطلبة، من أجل محاصرة المشكلات في مهدها وقبل اتساع مداها.

١١. التوضيـح للطلبـة بما يستخدمـه المجرمـون والإرهابيون مـن أساليب عديدة لزعزعة الأمن والاستقرار، إضافة إلى الاستهتار بالأنظمة والقوانين المرعية.

١٢. الإقـلال من الخسائـر الجسيمة في الأمـوال والأنفس والممتلـكات، عن طريق الوعي بالتأثير السلبي للجرائم بأنواعها المختلفة.

١٣. تنمية مهارات التفكير الناقد والتفكير الموضوعي السليم، من أجل التمييز بين الصواب والخطأ، وبين الأفكار الصحيحة والأفكار المغلوطة، لدعم الاستقرار، ومحاربة الجريمة والإرهاب.

١٤. تسليـح الطلبة بالمعلومـات والمهارات الضرورية، التـي تساعدهم على مواجهة تحديات العصر المناهضة للأمن والأمان.

١٥. توعية الطلبة بدورهـم الإيجابي الفعال الذي ينبغي عليهم القيام به، من أجل إشاعـة جو من التعاون والألفة بـين الجميع لبناء المجتمع الذي ينعم فيه الأمن والطمأنينة.

الإجابة عن السؤال الثالث: ما مبررات الاهتمام التربية الأمنية؟

لقد ظهرت مجموعة متنوعة من العوامل أو الأسباب، التي أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع التربية الأمنية، من جانب كل من المربين والقانونيين والإداريين، ورجال الأمن والسياسـة وأبنـاء المجتمع المحلـي، والتي تتمثل أهمهـا حسب ما أوردتـه مجموعة من الدراسـات (آل عايش،٢٠٠٦؛ السلطـان،٢٠٠٩؛ العنزي، ٢٠١٥؛ بارشيـد،٢٠١٦، أبو الخير،٢٠١٦؛ الجعب،٢٠١٧) في الآتي:

أ- التغـير الاجتماعي والثقافي: فقـد شهدت أقطار الوطن العربـي منذ منتصف القـرن العشرين وما زالت تشهد، مجموعة متنوعة من التغيرات الاجتماعية والثقافية، التي ألقت بظلالها بشكلٍ واضح على النواحي الأمنية التي أصبحت فائقة الأهمية، ليس للحكومـات وأجهزتها العسكرية ومؤسساتها الأمنية المتعددة فحسب، بل كذلك لعناصر المجتمعـات المحلية كافـةً، مما دفع الجميـع إلى التعاون الوثيق من أجـل إرساء قواعد

الأمن والأمان المطلوبة للنمو والتقدم اللازمين للمجتمعات المعاصرة هذه الأيام.

ومـن بين أهم مظاهر التغـير الاجتماعي وضوحاً في المنطقـة العربية، الازدياد في عـدد السكان بنسـب عالية تفوق مثيلاتها في الـدول المتطورة. وتعود هـذه الزيادة إلى عامل الرعاية الصحية الجيدة لأفراد المجتمع وبخاصة الأطفال، وقلة اهتمام الكثيرين بموضوع تنظيم النسل. وقد صاحب ذلك ظهور مشكلةً أخرى تتمثل في عدم سير النمو الاقتصـادي للـدول العربية بالنسبة ذاتها التي بلغتها الزيـادة السكانية. وقد أدت هذه الفجـوة إلى قلة فرص العمل المتوافرة أمام الأعـداد المتزايدة للسكان، ما زاد من حدة المنافسـة بين النـاس بصورة عامـة، وانتقالهـا إلى مرحلة أكثر خطـورةً، وهي مرحلة الصـراع أو الاشتبـاك، إضافـةً إلى حـدوث المظاهـرات والاضطرابـات والقلاقل هنا وهنـاك، وما نجم عن ذلك كله من إحساس الجميع بضرورة الاهتمام بموضوع التربية الأمنية في المؤسسات التربوية كافة.

وتظـل عمليـة الهجرة من الريـف والبادية إلى المدينة، من بـين المظاهر الواضحة للتغـير الاجتماعي في عمـوم أقطار الوطن العربـي، ما أسهم في ازديـاد الكثافة داخل التجمعـات السكانيـة، وظهور المـدن المليونية الضخمـة مثل القاهـرة والرياض وبغداد والخرطـوم والجزائـر والربـاط وبـيروت ودمشق وعمـان وصنعـاء، وأن عمليـة تأقلم هـذه الجماعات في تلـك المدن، قد أخذت وقتـاً طويلاً، مما ساعد علـى زعزعة الأمن والاستقرار في مدنٍ عربية عدة، وعزز من ثمّ أهمية التربية الأمنية.

كذلـك أدت هذه التغـيرات الديموغرافية السريعة، إلى ظهور عددٍ من المشكلات الاجتماعيـة مثل ضعف التماسـك الأسري وقلة الروابط الاجتماعيـة، مما أثر بالتالي في ضعـف الضوابط الاجتماعية (الداخلية) غير الرسمية، وتعاظم الحاجة إلى تطوير مهام جهات الضبط الرسمية بما في ذلك قطاعات الأمن المختلفة.

وكان التفـكك الأسـري يمثـلُ ظاهـرةً أخرى من مظاهر التغـير الاجتماعي في المجتمع العربي، الذي ظهر نتيجة تحولَ بنيان الأسرة العربية بصورةٍ عامة، من الأسرة الممتـدة إلى الأسر الصغيرة. وقد ألقى هذا التفـكك بظلاله بقوةٍ كبيرةٍ، نتيجة العديد

مـن العوامـل الداخلية والخارجية. وقـد نجم عن ذلك العديد مـن المشكلات السلبية، التـي قَضت مضاجع الشعوب والحكومـات العربية، ما جعل العديد من المهتمين يوصون بضـرورة أن تـؤدي التربية الأمنيـة دوراً رئيساً في توعيـة النشء وتوجيهـه نحو الأمور الصائنة.

ونظراً لتأثير وسائل الإعـلام المختلفة، والتعامل مع شبكة الإنترنت غير المحدودة، واستخـدام أدوات التواصل الاجتماعي المتنوعـة، إضافه إلى فتح الباب على مصراعيه نحـو ثقافـات الشرق والغـرب وما فيها مـن اختلافـات جذرية عن الحضـارة العربية الإسلاميـة، فقد أدى ذلك إلى ضعف الـوازع الديني، وقلة الالتزام بالأعراف والعادات والتقاليـد الموروثة، لدى فئـة ليست قليلة من الناس، مما أوجد شرخاً واضحاً بين أبناء المجتمـع الواحد، مع ظهـور مشكلات أدت إلى زعزعة الأمن، الـذي يمثل تهديداً كبيراً لاستقـرار المجتمـع ونمائه، ويجعل كل ذلك مـن بين مجالات اهتمـام التربية الأمنية، وهدفاً أساسياً من بين أهدافها المنشودة.

وتعززت في العقود القليلة الماضية مكانة المؤسسات الرسمية في المجتمعات العربية، في ضوء انحسار دور العشيرة، وزيادة دور الأسرة، إضافة إلى بروز دور الفرد في خدمة المجتمـع، كمظاهر ماثلة للعيان من مظاهر التغير الاجتماعي. وهذه الأدوار المتعددة قد تتفق مع بعضها مرةً وتتعارض مرة أخرى، ما أدى إلى ظهور ميل لدى الكثير من الناس للاحتـكام إلى القانون والنظام والمؤسسات التي تهتم بها، التي غالباً ما تكون حكومية، ما عزز من حتمية وجود التربية الأمنية.

ب - تنامـي ظاهـرة الإرهـاب والتطرف: لقـد تمّ تعريف الإرهاب وفـق ما ورد في الاتفاقيـة العربية لمكافحة الإرهـاب (١٩٩٨) المشار إليهـا في عوض (١٩٩٩، ١٢) على أنـه: "كل فعل من أفعـال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثـه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشـروع إجرامي فـردي أو جماعي، ويهـدف إلى إلقاء الرعب بين النـاس، أو ترويعهم بإيذائهـم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطـر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أمن الوطن للخطر" (عوض، ١٩٩٩، ١٢).

ولقد عانت معظم أقطار الوطن العربي ولسنوات طويلة، من ظاهرة الإرهاب بأنواعه؛ سواء الإرهاب الفردي، أو إرهاب المجموعات، أو إرهاب الدول. ورغم وجود بعض العلاقة بين هذه الأنواع الثلاثة أحياناً وعدم وجودها أحياناً أخرى، إلا أنه لا يختلف اثنان على تأثيراتها السلبية البالغة التي تكون ماثلة للعيان في كثيرٍ من الأحيان على استقرار الأوطان وسلامة مقدراتها.

وقد ظهرت هذه الأنواع من الإرهاب في ظل الاختلاف الشديد في وجهات النظر إلى العديد من الأمور الدينية أو الطائفية أو الإيديولوجية أو الاقتصادية أو السياسية، ما أدى إلى حدوث هجمات إرهابية كثيرة جداً، سواءً باستخدام الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة كما حصل من تنظيم القاعدة وتنظيم داعش، أو باستخدام الأحزمة الناسفة أو السيارات المفخخة، مما أسهم في فقدان عشرات الآلاف من الأرواح، وجرح مئات الآلاف من الأبرياء، وحدوث العديد من الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والأمنية، ما أدى ويؤدي إلى ضرورة مقاومة الفئات المتطرفة، ويؤكد الدور المهم للتربية بصورةٍ عامة، والتربية الأمنية على وجه الخصوص.

وتساعد التربية الأمنية في هذه الحالة على بيان أهمية القيم الروحية والأخلاقية والدينية للمجتمع من جهة، وتوضيح المفاهيم المغلوطة حول قضايا الغلو والتطرف التي شاعت بين بعض أفراد المجتمع في العقود القليلة الماضية من جهةٍ ثانية.

وفي هذه الحالة، فإنه من الأهمية بمكان، التركيز على الدور الريادي للتربية الأمنية، التي تطالب بضرورة السهر على أمن المواطنين وراحتهم من جانب الجهات الأمنية، وذلك عن طريق مطاردة الإرهابيين والمتطرفين بلا هوادة، ولا سيما لكل من يثبت ضلوعه في افتعال أحداث العنف والتطرف من ناحية، على أن يقوم التربويون من ناحية ثانية، بدورٍ لا يقل أهميةً عنه، يتمثل في تعزيز الأمن الفكري والاجتماعي، لكونهم الأقرب إلى فئة الشباب والطلاب، والأعلم بخصائصهم الجسمية والعقلية والنفسية والانفعالية. فقد تأكد للعلماء والمهتمين بالأمن والتربية الأمنية، بأن الميدان الأول لمكافحة التطرف والإرهاب هو ميدان الفكر.

ونظـراً لكون التربيـة ومؤسساتها التعليمية المختلفة هي مهتمة بالدرجة الأساس بصناعـة الفكـر وتنمية التفكير لدى الأجيال الصاعدة، وذلـك عن طريق غرس القيم والاتجاهـات الإيجابيـة المرغوب فيها، فإن ذلـك يحتم على الجميع ضـرورة الاهتمام الجـاد بدعم تلك المؤسسات التربويـة، والعمل على تطويرها نحـو الأفضل، كي تتحول إلى معامـل للفكر المعتـدل الذي يدعو إلى الحوار والتعايش والتسامح بين أبناء الوطن الواحـد، مهما اختلفوا في ألوانهـم، أو معتقداتهم، أو أصولهم، أو آرائهم أو أفكارهم أو وجهت نظرهم.

أمـا عـن إرهاب الدول، فالأمثلة كثيرة، ولكن مـن أقواها وأكثرها وضوحاً ومثولاً للعيـان، هو الإرهـاب الذي قامت وما زالت تقوم به دولة الاحتلال الصهيوني في تشريد الملايـين من أبنـاء الشعـب الفلسطيني، وقتـل وجرح مئـات الآلاف مـن الفلسطينيين والمصريـين والأردنيـين والسوريـين واللبنانيين على مـدى عقود عدة مـن الزمان منذ الأربعينيـات مـن القرن العشرين وحتـى وقتنا الحاضر. وهنا لا بد مـن إحلال العدالة الدوليـة، وتحقيق الأمـن والسلام الدوليين، عـن طريق تطبيق مبـادئ الأمم المتحدة، المتمثلة في حق تقرير المصير للشعوب المحتلة، ووضع حد لاعتداءات الدول على الشعوب والأمم والحكومـات الأخـرى، والتحقيق المحايد والعادل في المجـازر البشعة التي تنجم عـن تلك الاعتداءات، كي تنال الدول التي تخرق السلم والأمن العالميين الردع المناسب، وتتـذوق الشعـوب المحتلة طعم الحرية، من أجـل أن يعم الاستقرار الـدولي المنشود في نهاية المطاف العالم بأسره.

ولا شـك أن لمصممـي المناهج المدرسيـة ومطوريهـا أدواراً أساسية في بث الوعي الأمنـي بـين الطلبـة في المدارس والمعاهـد والجامعـات، وذلك عـن طريـق أن يتم في موضوعات مدرسية مقـررة عديدة، توضح مزايا الأمن والاستقرار، ومخاطر ممارسة التعصـب الضيـق، أو بث روح الكراهية بين الناس، بناءً علـى أصولهم أو معتقداتهم أو ألوانهـم، أو وضعهم الاجتماعي أو الاقتصادي، والبعد في دروس التربية الإسلامية عن اتخـاذ الفتاوى كوسيلة لتكفـير الآخرين أو محاربتهم، أو للعمـل على تجييش الجيوش ضدهـم، وأن يترك ذلك لذوي العلم والاختصاص والحكمة والكياسة، من المتعمقين في

أمور الدين الإسلامي السمح .

ج - انتشـار ظاهرة تعاطي المخـدرات: تُحارب حكومات الأرض وشعوبها قاطبةً، أخطـر ظواهر العصر التي تهدد أفراد المجتمع بعامـة، وقطاع الشباب منهم على وجه الخصوص، ألا وهـي ظاهـرة تعاطي المخـدرات، التـي أصبحت من أمراض المجتمع القاتلة، بحيث تتباهى الدول هذه الأيام بنجاحها في محاربة هذه الظاهرة، ومنع وصول مروجي المخدرات إلى تحقيق أهدافهم الخبيثة.

وعلـى الرغـم مـن أن معظـم الأقطار العربيـة قد نجحت في وضـع يدها على عشـرات الأطنـان من المواد المخدرة، ومليـارات حبوب الكبتاجون التـي تسمم الشباب وتقلل من إنتاجيتهم الاقتصادية وفاعليتهم الاجتماعية، إلا أن الأمر يتطلب بذل المزيد مـن الجهـود المخلصة لحمايـة أفراد المجتمع من هـذه الآفات الضارة، التـي لا تتم إلا بتشكيـل المجموعـات الأمنية الكافيـة والمدربة، على أحـدث الوسائـل العالمية الخاصة بمكافحـة المخدرات، والكشف عـن وسائل تهريبهـا، والتعاون مع المؤسسـات الإقليمية والدوليـة من أجل جمع المعلومات الدقيقة عـن مصادر المخدرات، ووسائل الإتجار بها، وأسماء مروجيها، سواء كانوا أفراداً أو جماعاتٍ أو مؤسسات (Weekes, 2010) .

وهنـا تـبرز أهمية التطـرق إلى التربية الأمنيـة في المناهـج المدرسية المقررة، ولا سيمـا في العديـد من الموضوعات والتخصصات ذات العلاقـة، مثل وجود النصائح والإرشـادات الصحية عند الحديث عن صحـة الجسم في محتوى مناهج كلٍ من العلوم والتربيـة الرياضيـة لصفوف الطلبة ممن هـم في مرحلة المراهقـة، أو بكتابة المقالات القصـيرة المنطقية في النصوص الأدبية المختارة المخصصة لدروس اللغة العربية حول أضـرار هذه المخـدرات، أو عند الحديث عن موضوعات التربيـة الإسلامية التي ينبغي أن تبـين الحلال من الحـرام فيما يتناوله الإنسان المسلم مما يُـؤدي إلى إذهاب العقل وفقـدان الصـواب، مع تشجيع هذه الفئـة من الطلبة بضرورة التعامـل مع رفاق السن الذيـن يتمتعـون بالأخلاق العاليـة، وتجنب اختيـار صداقاتٍ ممن ضلـوا عن الطريق القـويم واختـاروا المسارات الضـارة أو الخاطئة. وهنا يصبحٍ عرضـ الأفلام التعليمية والصحيـة التي توضح مخاطر المخدرات، ضرورية لعرضها أمامهم، مع إتاحة المعلمين

للطلبة بطرح الاستفسارات العديدة ذات العلاقة، وإثارة مناقشة إيجابية تزيد من إلمام الطلبة بهذه المشكلة الكبيرة التي تواجه معشر الشباب.

د - تنفيذ مشروعات التنمية المختلفة: تمثل حركة تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الكثيرة للغاية في معظم أقطار الوطن العربي، من بين أهم المبررات التي تركز على الدور المهم للتربية الأمنية. فبناء الموانئ، والمطارات، والمستشفيات، والمصانع، والمدارس، والمعاهد، والجامعات، وخطوط النقل البرية من سكك حديدية وطرق معبدة وجسور، إضافة إلى التنقيب عن الثروات المعدنية الهائلة بأنواعها المختلفة، وبناء المساكن في ضوء زيادة عدد السكان، وتشييد الأندية الرياضية ودور العبادة، مما يتطلب استقطاب الملايين من العمال والفنيين والخبراء، من داخل أقطار الوطن العربي ومن مختلف بقاع العالم على حدٍ سواء.

ومثل هذه الأعداد الغفيرة من البشر، المختلفة في أديانها، ولغاتها، وعاداتها، وتقاليدها، وخلفياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والإيديولوجية، تمثل في الواقع ميداناً خصباً لظهور المشكلات ذات الجذور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية، ما يتطلب أن يكون للتربية الأمنية المبرر القوي للوجود في المؤسسات التربوية التعليمية المتعددة، حتى ينشأ الجيل الصاعد ويترعرع على ضرورة الحرص على تعميم ثقافة الأمن والاستقرار بين المواطنين من جهة، والضيوف القاطنين من جهةٍ ثانية (عوض،١٩٩٩؛ العجلان،٢٠١٥).

هـ - تزايد نسبة حدوث الجرائم المختلفة: ما أن ازداد الضغط السكاني بشكلٍ كبيرٍ جداً على المدن العربية نتيجة الهجرة من الأرياف والبوادي، وما أن استقبلت المنطقة العربية ملايين الزوار بدافع العمل أو السياحة أو التعليم، وما أن انخفضت المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي لدى الكثير من الأقطار العربية، وما أن فشلت عمليات توفير فرص العمل أمام ملايين خريجي الجامعات والمعاهد العليا في المنطقة الممتدة من المحيط إلى الخليج، وازدادت نسب البطالة بين فئات المجتمع وبالذات بين عنصر الشباب، حتى بدأت مؤشرات حدوث الجرائم في ازدياد مضطرد، ولا سيما جرائم القتل، والتمرد، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، وتنفيذ السرقات المتنوعة، مما

استلـزم تأمين الأعـداد الكافية من كوادر الأمن والنظام مـن جهة، والاهتمام بالتربية الأمنيـة في المناهج المدرسية والجامعية من جهة ثانيـة، وذلك عن طريق توضيح فوائد استقـرار المجتمع، واحترام النظـام والقانون في حياتنا اليوميـة، وقيمة العيش الهادئ في مجتمـع يـكاد يخلو من الجرائـم، وانعكاس ذلك علـى النمو الاقتصـادي، والرخاء الاجتماعـي، والاستمتـاع بالحياة بـكل جوانبها الآمنة والمشرقـة. كل ذلك مقابل البعد عـن الأهوال والمتاعب وإيقاع العقوبة، التي تنجـم دوماً عن الوقوع في الجريمة، وتشويه حاضر بل ومستقبل كل من يفعلها، والتأثير السلبي على أمن المجتمع ونمائه.

و -ثـورة المعلومات والاتصالات: لا شك أن اختراع الشبكـة العنكبوتية قد أدى إلى حـدوث ثورة في ميادين العلم والثقافة والمعرفة، بعد أن كانت كلها تكاد تكون محصورة في المدارس والمعاهـد والجامعات وأماكن العبـادة والمكتبات الورقيـة التقليدية. ورغم الفوائـد الكثـيرة جداً لهذه الثـورة المعلوماتية، التي ساعدت في حصـول الفرد على ما يحتـاج إليـه من المعلومـات غير المحدودة لكتابـة المقالات، أو البحـوث، أو الإجابة عن الكثير من الأسئلة أو الاستفسارات التي تدور في مخيلته، أو الحصول على مادة إعلامية أو ثقافيـة مهمـة، إلا أنهـا من جهة ثانية قـد ساهمت في نشر الرذيلـة، ومحاولة تقليد العـادات الغربيـة عـن القيم العربيـة والإسلامية، وحصـول تضارب واضـح في الآراء والمعتقـدات والأفكار لدى الكثيريـن، نتيجة الاطلاع على الغـث والسمين من المعلومات التـي قد تكون مدسوسةً، من أجل تدمير هِمَم الشباب وطاقاتهم الإنتاجية الهائلة، عن طريق الانشغـال في متاهات التخاطب (Chatting) لساعات طـوال يومياً، أو التواصل مـع مواقع إلكترونية مشبوهة، تؤدي في نهاية المطاف إلى الوقوع في المحظور من تعاطي المخدرات القاتلة مادياً ومعنوياً، أو الوصول بسهولة إلى حبل الجرائم المتنوعة، أو السير في مسارات الإرهاب والتطرف المدمرة، ما يسهم بكل تأكيد في نشر العديد من الأمراض الاجتماعية الخطيرة للغاية على الصحة الجسدية والصحة النفسية في وقتٍ واحد.

وهنا يكون دور التربية الأمنية ثلاثياً: الأول: ويكون من مسؤولية الدول والحكومات التي ينبغي عليها تحديد جميع المواقع الإلكترونية التي تمثل تهديداً أخلاقياً أو اجتماعياً أو إرهابياً، والعمل على حجبها تماماً، حتى لا تؤثر سلباً على الناشئة. أما الدور الثاني:

فتقـوم بـه الأسرة، من حيـث تنشئة أبنائهـم وبناتهم التنشئة الصالحـة التي تفيدهم وتفيـد مجتمعهم، مع توضيح فوائد شبكة الإنترنـت ومخاطرها، أما الدور الثالث: فهو من نصيب المنهج المدرسي أساساً، وذلك بالحديث في مواقع كثيرة منه عن المزايا التي تجعل من الشبكة العنكبوتية مصدراً معرفياً قيماً للغاية أحياناً، ومكاناً موبوءً بالرذائل والجرائـم والتطرف والإرهاب أحياناً أخـرى، على أن يكون للمدرسة، وللمعلم بالذات، الدور الريادي في زيادة التوضيح، وإسداء النصح والإرشاد للطلاب والطالبات.

كذلـك أفـرزت ثـورة المعلومـات والاتصـالات مشكلة كبيرة أخـرى، تمثلت في السرقـات العلميـة مما هو مطروح من معلومات لا نهاية لها على شبكة الإنترنت، وقيام الكثيرين بسرقة بعضها ونسبها لأناس لم يقدموا من جهد سوى قصها ثم لزقها وكتابة أسمائهـم عليها، بدلاً من أصحابها الحقيقيـين. وقد أثار هذا كله الكثير من المشكلات ذات العلاقة بالقضايا الحقوقية. كما انتشرت في دول العالم ملايين المواقع الإلكترونية للتواصـل الاجتماعـي، التـي هاجـم فيها الكثـيرون خصومهـم في مجـال السياسة أو الاقتصـاد أو الفـن أو العلم أو الثقافـة أو الرياضة أو الحياة العامـة. وقد زاد كل ذلك مـن التوترات بين فئة لا يُستهان بها من أفراد المجتمع، فضلاً عن استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت، من أجل تجنيد الكثيرين ممن سوف يساعدهم في هذه المهمة، إضافة إلى استخدامهـا من جانـب تجار المخدرات، ما يزيـد من أعباء التربيـة الأمنية، التي ينبغي عليها مطالبة مصممي المناهـج المدرسية بتوضيح الكثير من مخاطر الاستغلال السيء للشبكة العنكبوتية من جانب الكثير من الجهات المشبوهة.

ز -تغيير الصورة النمطيـة عن القطاعات الأمنية: لقد تشكلت في المنطقة العربية على مدى عقود طويلة من الزمن، صورةٌ سلبيةٌ إلى حد كبير، عما قام أو يقوم به رجال الأمن في المجتمعات المحلية، من مسؤوليات أو مهام متنوعة، وذلك من أجل حفظ الأمن والاستقـرار من جهة، والدفاع بقوة عن هيبة الدولـة وحماية النظام والقانون من جهة ثانيـة، إذ يكثر الحديث أحياناً عن المعاملة غير الملائمة لرجال الأمن مع أفراد المجتمع خلال عمليات التحقيق في القضايا المختلفة، واستغلال الوظيفة بشكل غير مناسب، إلى مـا هنالك من أفكار مغلوطة، تدحضها ثقافة معظم العاملين في الأجهزة الأمنية، التي

يغلـب عليها الثقافة القانونية، ما يجعلهم على اطـلاعٍ دقيقٍ على حقوق الناس الخاصة والعامة وواجباتهم.

وهنـا، فإنه يُصبحُ من الضروري أن تؤدي التربية الأمنية الدور المرغوب فيه خلال العمليـة التعليميـة داخل المؤسسـات التربوية كافة، وذلك عن طريـق تبيان الدور المهم جـداً الذي يقوم بـه رجال الأمـن في حماية المجتمـع، والسهر على راحتـه واستقراره، وضرورة النظر إلى رجل الأمن على أنه ليس سوى ابن ذلك الشعب الذي يقوم بخدمته، وأن علـى الجميع التعاون التام معـه لكشف الحقيقة عندما تحدث المشكلات، أو عندما تقـع الجرائـم، لا لشيء سوى لإحقاق الحق، وحفظ النظـام والقانون من أجل مصلحة الجميع. كل ذلك من أجل تغيير الصورة النمطية السلبية التي كانت سائدة، واستبدالها بالتقديـر والاحـترام لهذه المهمـة السامية التي يقـوم بها رجال الأمـن لخدمة الوطن والمواطن في آنٍ واحد.

ومـن جهـةٍ أخـرى، فإنه لا بـد من توعية المجتمـع ككل بالأدوار التـي يقوم بها رجـال الأمـن في خدمة الجميع، وذلك عـن طريق تشجيع قادة الفكـر والعلم والثقافة، علـى كتابة المقـالات ذات العلاقة سواءً في الصحف الورقية أو علـى المواقع الإلكترونية الكثيرة، إضافةً إلى تقديم الندوات أو المحاضرات العامة، أو اللقاءات التلفزيونية التي تركز على أهمية التعاون مع رجال الأمن، من أجل القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه، ولا سيمـا إذا تطلـب الأمر كشف الحقائق عن المشكلات التـي تقض مضاجع السلطات الأمنية والمؤسسات الاجتماعية معاً.

الإجابة عن السؤال الرابع: ما أهم مجالات التربية الأمنية؟

توجـد مجموعـة مـن المجالات المهمة للتربيـة الأمنية، لا بـد للمهتمين في هذا النمـط من أنماط الاتجاهـات التربوية المعاصرة، من الإلمام بهـا جيداً، كمجموعة من الركائز الأساسية لمنظومة الأمن الوطني الشامل، وتتمثل هذه المجالات في الآتي:

١ - الأمن المائي (Water Security)

يُعـدُ المـاء عصـب الحياة للكائنات الحيـة قاطبةً، ولا تستطيـع الاستغناء عنه

لفـترة طويلة، كما أنه يمثل أساس النمو الاقتصـادي بعامة، والإنتاج الزراعي منه على وجـه الخصوص. وقد ورد تعريف الأمـن المائي في وثيقة المجلس العالمي للمياه (٢٠٠٩) المشـار إليها في النمنم (٢٠١٣،٣) علـى أنه "حصول أي فرد من أفراد المجتمع على ما يكفيـه من الماء النظيف المأمون بتكلفة مستطاعه، كي يحيـى حياةً صحيةً ومنتجةً دون تأثـير علـى استدامة البيئة الطبيعية". ومن أهم نتائـج تحقيق الأمن المائي الموازنة بين حمايـة الموارد المائية واستخداماتها، ثم تلا في مهددات التلوث، وتحسين صحة الإنسان ورفاهيته ومقدرته الإنتاجية، جنبًا الى جنب مع حدوث الاستدامة البيئية.

ومن المعروف أن المياه تغطي سبعة أعشار الكرة الأرضية، مما يوحي للإنسان بأنها وفـيرة جـدا، ولكن الواقع يؤكد علـى وجود (٨٩٪) منها في البحـار والمحيطات أي أنها ميـاه مالحـة، ولا تَصلح للاستخدام البشـري في حالتها الطبيعيّـة، ويبقي (٢٪) فقط عبـارة عن مياه عذبة، منها (١،٧٪) متجمّدةً في المناطق القطبية أو على بعد عميق من سطـح الأرض، ولا يمكن للإنسان استغلالها إلا بوسائل وأساليب معينة، مما يشير إلى أن كمية المياه المتوافرة للإنسان لا تزيد عن ٠،٣٪ من المجمـوع الكلي لها. وهذا يدعو في نهاية المطاف إلى ضرورة حسن استخدام الموارد المتاحة من المياه، وتطوير أدوات أو أساليب هذا الاستخدام، بالإضافة إلى تَنمية موارد المياه الحالية، ثمّ البحث عن موارد أخرى جديدة.

وغالباً ما يرتبط مفهـوم الأمن المائي بمفهوم الأمن الغذائي. فكلاهما يؤدّيان إلى بعضهمـا بعضـاً. فمثلاً يؤدي نقص كميّـات المياه الصّالحة للاستِخـدام البَشري، إلى الإضرار بالأمن الغذائي والأمن القومي للدّول، وذلك نتيجة اعتِماد الأفراد والمؤسّسات على المِياه في الأعمَال.

وتوجـد في العادة مجموعة من طرق المُحافظة على المياه وتحقيق الأمن المائي، فقد اهتـمّ الإنسان بمـوارد المياه منذ قَديم الزمان لاعتماده عليهـا في استمرار حياته. فقد كان يبحـث دائماً عن المَناطـق التي تتوفّر فيها المياه ليستقرّ فيهـا ويبني حضارته، كما عمِل على تطوير الأدوات والمعدّات التي تُمكّنه من استغلالها بالشكل المناسِب. ومِن بين طُـرق المُحافظة على المِياه وتحقيق الأمن المائي على سبيـل المثال لا الحصر، استخدام

أجهـزة التّرشيـد الحَديثة في المنازل والمرافـق العامّة، والتوعيـة بأهميّة المحافظة على الميـاه، وإطّلاع المواطنين علـى نسبة توافر الكميّات الصالحـة للاستخدام البشري كي يشعروا بأهمية المحافظة عليها، وإلزام المباني والمنشآت الكبيرة بحفر الآبار الارتوازيّة لاستخـدام مياهها في ري الحدائق، واستخـدام الوسائل الكفيلة لمنـع تسرّب المياه إلى باطـن الأرض، والعمل على تجميعها مرّةً أخرى لإعـادة استخدامها من جديد، إضافة إلى استخـدام وسائل الـري الحديثة، مثل الري بالتنقيط، وإقامـة المشروعات الكبرى التـي تقـوم على تحلية ميـاه البحـر واستخدامها لغايـات الشرب وأغراض الصّناعة المختلفـة، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي من أجـل استغلالها في الصّناعات التي تحتـاج إلى الكثـير من الميـاه، وإجراء الدّراسـات ووضع الخُطط البديلـة التي تُفيد في المحافظة على مستوى المياه المتوافرة، وسن القوانين والتشريعات الصّارمة على الأفراد الذين يَستهلكون المياه بشكلٍ غير مسؤول لردعهم.

وتوجـد ثلاثة تهديدات خطـيرة تواجه الأمن المائي، يتمثل أولهـا في النزاعات التي تنشـأ بين الـدول والشعوب من أجل السيطره على تدفق المياه مـن المنبع إلى المصب، إذ تقـوم دول المنبع عـادة بالتوسع في مشروعاتها الزراعية لاستخـدام أكبر كمية من المياه التـي تتساقط عليها عن طريق الأمطـار، واحتجازها خلف سدود ضخمـة. أما التهديد الثاني فيتمثل في زيادة الطلب على المياه العذبة في العالم، وذلك نتيجة الزيادة المستمرة في عـدد سـكان المعمورة، وهـو الأمر الذي يشكل ضغطـاً هائلاً ومستمـراً على المصادر المائيـة، في حين يتلخص التهديد الثالث في نضـوب المصادر المائية ذاتها ممثلة في المياه الجوفية ومياه الأنهار والبحيرات العذبة والمياه المحبوسة في طبقات الغطاء الثلجي، مما يعني أن البشرية لن تضمن بعد ذلك تدفقا مأموناً يمكن توقعه للمياه، ويؤثر عليها ليس اجتماعياً ولا ثقافياً فحسب، وإنما كذلك بدنياً وصحياً في المقام الأول (النمنم، ٢٠١٣).

كل هذا يتطلب من التربية الأمنية غرس مجموعة من القيم والاتجاهات الإيجابية المرغـوب فيها بين الأجيال الصاعـدة، بضرورة الحفاظ على الـثروة المائية من جانب الأفـراد والمؤسسات، وذلك عن طريق ترشيد الاستهـلاك وإجراء البحوث والدراسات لاكتشاف المزيد منها، وإعادة الاستفادة أو إعادة تدوير ما استهلك منها من قبل.

٢ -الأمن الغذائي (Food Security)

لقد طرح كلٌ من (ديمورو ومازيوتا DeMuro & Maziotta,2011,4) تعريفاً للأمن الغذائي على أنه: "ذلك الوضع الذي يتم الوصول فيه بكل يسرٍ وسهولة، إلى الغذاء الآمن والصحي، الذي يحقق حاجات الناس الغذائية المفضلة، ويؤدي بهم إلى حياة صحية ونشطة". أما العبد الكريم (٢٠١١، ٨١) فيعرف الأمن الغذائي بأنه: "المقدار المطلوب توفيره من الغذاء والكساء والدواء للمواطن بمقدارٍ محدودٍ لا يتجاوز حدود احتياجاته، أو هو عبارة عن تأمين كل ما يحتاجه المواطن من المواد الغذائية بشكلٍ واسع، وتوفير العلاج والدواء المناسب لكل فئات الشعب على مستوىً عالٍ من الكفاءة، وذلك وفق الطرق الحديثة للعلاج، مع توفير الكساء المريح بجودةٍ عالية، وتوفير الكماليات لمتطلبات الحياة المعاصرة، من أجل تحقيق الرفاهية ورغد العيش لأفراد المجتمع". وقام الزعبي (٢٠١٣،٢) بتعريف الأمن الغذائي على أنه "توفير مخزون من احتياجات الدولة أو المجتمع من المواد الغذائية الأساسية، لفترة تكفي لأن تتدبر أمر تجديد هذا المخزون، من أجل تلافي حصول أي عجز فيه مستقبلاً".

ويُعد إشباع حاجات المجتمع في كثيرٍ من الأوقات مقياساً لرفاهية الشعوب والأفراد وازدهارهم، علماً بأن الأمة العربية تعيش عجزاً غذائياً واضحاً، نتيجة نقص الإنتاج الزراعي. لذا، فإن تحقيق الأمن الغذائي العربي يُفترض أن يُعد هدفاً رئيساً ضمن إستراتيجية عربية شاملة من شأنها تحقيق الأمن الغذائي العربي والسياسي معاً (عجابي،٢٠١٥). وفي الوقت ذاته، فإن النهضة الصناعية مرتبطة بضرورة زيادة الإنتاج الزراعي. ومع ذلك، فقد حاولت البلدان النامية تحقيق انطلاقة اقتصادية من خلال التصنيع، ولكنها كانت في ظل تخلف للقطاع الزراعي، ما أدى إلى تدني الإنتاج الزراعي، الذي أثر سلباً على المجتمع وعلى التصنيع في آنٍ واحد (حمران،٢٠٠٨؛ بلحسن،٢٠١٥).

ويؤكد طرابشي (٢٠٠٩) بأن الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي محدودة، إضافة إلى وجود مشكلات العجز المائي، والتكاليف المرتفعة لاستصلاح الأراضي، وانتشار الأوبئة الزراعية، ما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية العربية، وتدهور

وضـع الاستثمار الحكومي في القطاع الزراعي. وفي ضـوء تحرير التجارة الدولية للسلع الغذائيـة، وارتفـاع أسعـار النفط والغـاز، ومستلزمات الإنتـاج الزراعي، ومـع ارتفاع معـدلات النمو السكاني المرتفعـة أصلاً، والتقلبات المناخية من وقـت لآخر، فإن فرص توفـير المستوى المرتفع من الأمـن الغذائي تبدو معدومة على المدى القصير وحتى المدى المتوسط.

كمـا يؤكـد ولد الشيـخ (٢٠١٦) علـى أن للأمن الغذائـي مجموعة محددة من المتطلبـات تتمثـل أهمها في وفـرة كميات كافيـة من الغـذاء بنوعية جيـدة، سواء كان مصدرهـا مـن داخل البـلاد، أو تمَ استيرادها مـن الخارج، وحتى لو كانـت على شكل مساعـدات إغاثيـة أو دوليـة، كما تظل إمكانـية الحصـول على الغـذاء الكافي للأفراد والعائـلات من بين هـذه المتطلبات، إضافـة إلى توفر شروط التغذيـة الجيدة بما فيها الوجبات المنتظمة والماء النظيف ونظام التصريف المائي المناسب، ووجود نظام الرعاية الصحيـة الملائمة، علاوةً علـى إمكانية الحصول على الغذاء الصحي بكميات كافية في جميـع الأوقات، دون التعرض إلى أي حالة من حالات فقدان هذه الإمكانية بسبب أزمة اقتصادية أو سياسية أو بيئية أو موسمية.

وتؤثـر في الأمن الغذائـي عوامل متنوعة يتمثل أهمهـا في العامل الديموغرافي، ولا سيمـا مـن حيث الزيادة السكانية الكبيرة في العديد مـن دول العالم، التي تزيد نسبتها كثيراً عن نسبة زيادة المنتجات الغذائية، ما يؤدي إلى ظهور فجوة كبيرة داخل المجتمع، وذلك في عمليات العرض والطلب على الغذاء. كما أن هجرة الملايين من سكان الأرياف إلى المـدن الكـبرى للحصول على فُرص العمل قد ضاعف مـرات كثيرة من الطلب على الغـذاء، في الوقـت الذي يتم فيـه قضم المزيد مـن الأراضي الزراعيـة الخصبة تحت ضغـط انتشار العمران البشري المتزايد، وظهور نقص شديد أحياناً في الأيدي العاملة الزراعية، ما أثر سلباً على وفرة المنتجات الغذائية وتذبذبها.

أمـا العامل الثاني المؤثر علـى الأمن الغذائي، فيتمثل في العامل الطبيعي، إذ تعتمد الكثـير مـن المزروعات على سقوط الأمطـار، التي إذا ما تذبذبت مـن وقت لآخر فإنها تعمل على تخفيض نسبة الإنتاج الزراعي، وإذا ما هطلت بغزارة شديدة فإنها تؤدي إلى

المحاصيل الزراعية وانجراف التربة، والاستهلاك من نسبة المعروض من الغذاء في الأسواق، إضافةً إلى تناقص المساحات الزراعية في ضوء التطور المتسارع للأبنية لكلٍ من السكان والشركات والمؤسسات الضخمة. ويبقى العامل الثالث الذي يؤثر على الأمن الغذائي، وهو مشروعات التنمية المختلفة لأي دولة من الدول، التي تدفعها إلى وضع خطط كبرى لعملية التصنيع، أو إنشاء الموانئ والمطارات وطرق المواصلات البرية الكثيرة، التي تستنزف بدورها الميزانية من جهة، وتحول معظم الطاقات البشرية إلى تلك المشروعات، على حساب قطاع الزراعة المشروعات الزراعية المختلفة، ما ينعكس سلباً على المردود من إنتاج المحاصيل الزراعية المختلفة، ومن ثمّ يهدد الأمن الغذائي للوطن والمواطن.

في ضوء ما سبق؛ فإنه ينبغي أن تطالب التربية الأمنية في مجال الأمن الغذائي بتركيز المناهج المدرسية على ضرورة تحقيق متطلبات الأمن الغذائي المجتمعي عن طريق القيام بالآتي:

١. العمل على تنمية القطاع الزراعي المحلي والإقليمي والقومي وبمنتجاته كافةً، حيث إن هذا القطاع يبقى المسؤول الأساس عن تحقيق الأمن الغذائي والمحافظة على ديمومته.

٢. ضرورة العمل الجاد على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمالية، وذلك من أجل رفع الطاقة الإنتاجية الزراعية للمستويات المرغوب فيها لتحقيق الأمن الغذائي المتكامل.

٣. تعزيز الجهود المتعلقة بعملية تحديث الزراعة وزيادة قدرتها الإنتاجية، وتنمية الموارد الطبيعية وصيانتها، والمحافظة على البيئة بما يكفل تحقيق أهداف الجيل الحالي والأجيال القادمة، ضمن إطارٍ متكاملٍ يحقق مصالح المجتمعات مع التنمية الزراعية المستدامة.

٤. تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، لا سيما وأن الوطن العربي يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل، علاوة على ما سيحققه هذا التكامل

مـن ميزات اقتصادية مهمة، تعود بالنفع علـى التنمية الاقتصادية في البلدان العربيـة وعلى المستوى المعيشي لسكانهـا. وفي هذه الحالة سيعمل هذا التكامل على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية، وسيزيد من مرونة عناصر الإنتـاج، ما سيسمح بزيادة حجم ذلـك الإنتاج كي يواكب الزيادة الحاصلة في الطلب على السلـع الزراعية. كما أن هذا التكامل سيحدث تغييرات هيكلية في الزراعـة العربية، فسعة السـوق العربية ستمكن من تحقيـق كفاية اقتصادية للوحـدات الإنتاجيـة الزراعيـة، في ظل الاقتصـاد الدولي الـذي ستقوم على تنظيمة منظمة التجارة الدولية.

٥. تعزيـز قـدرات الاستحـواذ علـى التكنولوجيـا الزراعية عن طريـق الاهتمام بالتقـدم العلمي وما يفتحه من آفاق واسعـة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتـاج المحاصيـل، كتطوير كفايـة استغـلال المساحات الزراعيـة المتوافرة وتوسعها، وتحسين استخـدام التقاوي (بذور القطن والقمح والفول وغيرها)، إضافـة إلى البذور المحسنة، واختيـار التركيب المحصولي والـدورة الزراعية بالصـورة الأكثر ملاءمة، والتوسـع في المكننة الزراعية، وتبنـي أساليب الري الحديثـة، وتطويـر الأصـول الوراثيـة باستخـدام التقانة الحيويـة والهندسة الوراثيـة والتقنيـات الكيماوية، وبخاصـة أن تطوير الإنتـاج الزراعي بفرعيه النباتـي والحيواني يرتبط إلى حدٍ كبيرٍ بالتحديـث التقني الذي يتوقف بدوره علـى البحـوث العلميـة خاصـة في الميـدان الزراعي، ويجـب تشجيـع التمويل والاستثمـار في القطـاع الزراعي (البحـوث الزراعيـة)، والتنسيق بين مراكز البحوث وأنشطتها، وتزويدها بالكوادر المؤهلة للقيام بالأبحاث العلمية المفيدة، واعتمـاد الموارد الكافيـة المخصصة لهذه الأبحاث مـن الحكومات، وتزويدها بالتجهيزات العلمية والفنية والمختبرات التخصصية، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في هذه الأبحاث، وأن تعمل الحكومات على توفير البيئة العلمية والمهنية التـي تحافظ على العلماء والباحثين في هذا المجـال بشكل خاص وفي المجالات كافة بشكل عام.

٦. تكامل سياسات تنمية القطاع الزراعي مع السياسات التنموية الأخرى كسياسات التخفيف من الفقر ومن أثر السياسات السكانية الخاطئة وغيرها.

٣ - الأمن الأسري (Family Security)

عرف الخولي (٢٠١٣، ١٤) مفهوم الأمن الأسري بأنه: "توفر حالة من الاستقرار والتوازن، يستطيع من خلالها النسق الاجتماعي مثل الأسرة، أن يؤدي وظائفه بصورة طبيعية منظمة، دون أن يتعرض لأخطار أو تحديات تحول دون أدائه لهذه الوظائف، بدرجة كلية أو جزئية، أو تهدد بقاءه واستمراره". كما يضيف في الوقت ذاته بأنه لا بد من وجود علاقة بين مفهوم الأمن الأسري وبعض المفاهيم الأخرى مثل مفهوم "التكامل الاجتماعي"، الذي يهتم بترابط أجزاء النسق الاجتماعي، بحيث يصبح كياناً كلياً موحداً، وأن الحياة في داخل أي نسق اجتماعي دقيق التكامل تكون في العادة أيسر منها في داخل نسق اجتماعي سيء التكامل.

وإضافة إلى ذلك، فهناك مفهوم "قابلية الأسرة للتكيف" أي قدرتها على مواجهة العقبات والأخطار والتحديات والصمود أمام الأزمات والمحن. فالأسرة المتكاملة على سبيل المثال هي التي تكون محصنة ضد عوامل الانهيار والتفكك، وعلى رأسها الطلاق، لأنها تتميز بالتوافق الزواجي، كما أنها تكون محصنة أيضاً ضد عوامل الانهيار الأخرى، أو ما يعرف "بالأزمات الأسرية" مثل وفاة أحد الوالدين، أو الدخول إلى السجن، أو فقد الأسرة لمصدر دخلها، أو إصابة أحد الوالدين بمرض عضال أدى إلى التوقف عن العمل أو أداء المهام المختلفة.

ومن جهة أخرى، فهناك مفهوم "وظيفية الأسرة"، أي القيام بأدائها لوظائفها. وهناك بعض أيضاً المفاهيم التي تتعامل مع عوامل سلبية مثل مفهوم "الصراع الأسري" ومفهوم "صراع الأجيال" داخل الأسرة، إذ تختلف القيم والاتجاهات والمعايير بين الوالدين والأبناء، إضافة إلى مفهوم "التفكك الأسري".

وقد تزايد في الفترة الأخيرة الاهتمام بدور الأسرة في تحقيق الأمن للفرد، وبخاصة مع تعدد الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها ذلك الفرد، وكذلك التغيرات

التـي حدثت في المجتمع، والتي نتج عنها احتياجـات فردية متنوعة، والقصور في أدائها مـن جانب الأسـرة، ما يشكل معوقًا مـن معوقات التنشئة الأسريـة. وقد تضامنت تلك العوامـل مع ظهور عدد من المفاهيم الجديدة، ما دفع الأسرة إلى السعي لتحقيق الأمن بـكل مستوياته، وجعله مطلباً مـن المطالب التي يصبو إليها كل فـرد من أفراد المجتمع (الحربي، ٢٠١٤).

ويرى سليمان (٢٠١٢) بأنه: عند الحاجة للسيطرة على السلوك البشري وتوجيهه إلى الطريـق السليم من أجـل المساعدة على توفير الأمن الأسـري، فإنه يجب أن تفهم حاجاتـه اللازمـة أولاً لحفـظ بقاء الفـرد عنـد الوضع المتـزن، مثل توافـر الحاجات الفسيولوجيـة والحاجـات الجسمية وحاجاته لـكلٍ من الأمن والانتمـاء وتقدير الذات، إضافة إلى حاجته الماسة للمعارف والمعلومات.

ويجب في الوقت نفسه توفير المحددات الأسرية التي تسهم في تحقيق الأمن الفكري والاجتماعي والنفسي والاقتصادي للفرد. فقد أشارت نتائج دراسة الحربي (٢٠١٤) أن من أهم هذه المحددات من وجهة نظر الطالبات بجامعة الملك فيصل في الإحساء، هي: توفـير الأجهـزة الإلكترونية دون وضع برامج حماية عليهـا، واستخدام أساليب الحوار والمناقشـة في الأمـور الأسرية، مع إعطـاء الطالبة الثقة المطلوبـة في مناقشة محددات الأمن الاجتماعـي والذاتي مثل ضرورة توفير مناخ أسري يسوده الاستقرار والتماسك، والاحـترام المتبادل بين أعضاء الأسرة، ومنـح الطالبة حرية اختيار الصديقات، وقيام الوالديـن بأدوارهما على الوجه الأكمـل، إضافة إلى تنسيق العلاقات بين الجيران. أما المحددات الاقتصادية التي أوضحتها نتائج الدراسة فيتمثل أهمها في تناسب الدخل مع المتطلبـات الحياتية، وحريـة التسوق، وتوفير مسكن ملائم لأفـراد الأسرة، مع مراعاة توفير المرافق العامـة، والمساعدة وقت الأزمات المالية، إضافة إلى ضبط عملية الإنفاق والصـرف والاستثمار، التي تعتبر جميعها من أهم مقومات الأمن وتوفير البيئة المثالية التي تغرس قيم الدين الإسلامي الصحيحة دون غلو أو تطرف.

وفي هذا الصدد، يؤكد بني سلامة (٢٠١٣) أهمية الوعظ والإرشاد الديني لحماية المجتمع من مشكلات العنف الأسري، والعمل على دمج الطلاب الذين يعانون عنفا أسرياً

ويتسبب في انطوائهم أو عدوانيتهم، مع طلاب آخرين يتمتعون بمهارات اجتماعية قوية، من أجل جذبهم إلى المشاركة في أنشطة ايجابية، بغية أن يتعلم منهم هؤلاء كيفية إقامة العلاقات والتفاعل الإيجابي مع غيرهم.

ويدافع بعض المهتمين بالأمن الأسري عن بعض الآليات لتدعيم ذلك النوع من الأمن، مثل التوازن في التعامل مع العالم الخارجي، وألا يكون هناك جمود أو رفض لكل ما هو جديد وإنما الانفتاح مع المحافظة على الهوية والتراث العربي، ثم مساندة وظيفة الأسرة تربوياً والتشديد على دور الأم في تنشئة الأطفال، ثم القضاء على ظاهرة البطالة للشباب، حتى يتحقق لهم الأمن النفسي والاجتماعي، وأخيراً حث الشباب على التخلي عن ظاهرة الزواج من الأجنبيات التي تزعزع الأمن الأسري بسبب اختلاف القيم والعادات والتقاليد، ما يؤدي إلى تهيئة الأجواء للخلافات أو المشكلات الأسرية الصعبة (الخولي،٢٠١٣).

وهنا، يأتي دور المنهج المدرسي في التركيز على الدور القوي للتربية الأمنية في الترابط الأسري، وتزويد النشء الصاعد بكل المعارف والأسباب التي تؤدي إلى متانة العلاقة بين أفراد الأسرة، والبعد عن كل ما يؤدي إلى تفككها أو إثارة المشكلات التي تهدد كيانها، لاسيما وأن الأسرة القوية تمثل اللبنة الأولى من لبنات بناء المجتمع القوي.

٤- الأمن الصحي (Health Safety)

لقد عرف شنين (٢٠١١،٤) الأمن الصحي بأنه: "عبارة عن ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لكل فرد من أفراد المجتمع". في حين يشير بالي (٢٠١٤) إلى أنه أحد أنماط الأمن الإنساني، الذي يتضمن مجالات أخرى عدة هي احترام الحقوق الأساسية للإنسان، لتشمل كلاً من الأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والأمن البيئي، والأمن النفسي والأمن الغذائي والأمن السياسي، التي تتكامل جميعاً مع بعضها بعضاً لتحقيق الأمن الإنساني ككل في نهاية المطاف. ويركز بالي في الوقت نفسه على أهمية الأمن الصحي، الذي ينبغي أن يكون من وجهة نظره في مقدمة أولويات الدول، في ضوء ارتباطه مباشرة بالحياة اليومية لأفراد المجتمع، وبسبب ما يوفره لهم من طمأنينة على أنفسهم، باعتباره الاستثمار الحقيقي للشعوب خاصةً، عندما يسهم في دفع النمو والازدهار لأبنائها كافة.

وأجـرى العبيدي (٢٠٠٨) دراسةً حول تقييم الأمن الصحي في الوطن العربي، من خـلال دراسة أجراها، وأشارت نتائجها إلى أن الوضع الصحي في الدول العربية يعاني مـن حالات الضعف الواضحة لأسباب عدة، ترتبـط في الغالب بالسياسات الاقتصادية والسكانيـة والثقافية والتعليمية. كما كشفـت الدراسة أيضاً عن أن معظم نظم الرعاية الصحية العربية تؤدي إلى التقليل من أهمية الجوانب الصحية الوقائية من جهة، ومن الاستثمـار الحقيقي في برامج الرعاية الوقائية والرعايـة الأولية وإجراءاتهما من جهة ثانيـة، لأنها تركز بدلاً من ذلـك على الخدمات العلاجية العاديـة، إضافة إلى أن واقع الفـرد الصحـي في الدول العربية يكشف بالدرجة الأساس عـن وجود فجوة كبيرة بينه وبين الواقع الصحي للمواطن العادي في دول العالم المتقدمة.

وكان بـالي (٢٠١٤) قد ركز أيضاً على نوعين مـن برامج الرعاية الصحية الأولية مـن أجل تحقيق الأمن الصحي للمواطنين، وهمـا: الرعاية الصحية لمكافحة الأمراض الانتقاليـة، التي تتضمن برامج مكافحة الأمراض الانتقالية مثل التهاب الكبد الوبائي، والإيـدز، وأنفلونـزا الطيـور، وفيروس كورونـا، والملاريا والسـل، والأمراض المنقولة بالحشـرات والطفيليـات، والأمراض المنقولة عـن طريق الأغذيـة، وغيرها من برامج الصحـة الوقائيـة لمكافحـة الأمراض الانتقالية الموجـودة في البيئة المحليـة للمجتمع. أمـا النـوع الثاني مـن الرعايـة الصحية، فهـي الرعايـة الصحيـة لمكافحة الأمراض غـير الانتقالية، وتتضمن وضـع البرامج المحلية للوقاية والسيطـرة على الأمراض غير الانتقاليـة وعلى الحـوادث، والعمل على تنفيذها مثل مكافحـة التدخين، والإدمان على المخـدرات، والأمراض المزمنة، وأمراض العيون، والأسنـان، وسوء التغذية، والأمراض النفسية، والإصابات وغيرها.

واقـترح كل من (العمري، ٢٠١١؛ بالي، ٢٠١٤) أمـوراً عدة من أجل تحقيق الأمن الصحي يأتي في مقدمتها قيام وزارة الصحة بتأسيس وحدة خاصة تُعنى بوضع معايير ومؤشـرات خاصة يتم بموجبها قياس جودة العمل الصحـي، وضرورة الاهتمام بوجود نظـم معلومات بشـكل واف ومترابط، ليمثل الأساس الذي يتم الاعتماد عليه في العادة، للحكـم على توافر مؤشرات الجـودة الصحية"، كما يجب أيضـاً توفير عملية التواصل

مـع المرضى بعد الخروج من المستشفى، والاهتمام كذلك بتفعيل نظام المؤشرات وربطه بالأداء لتقييم الجودة وتنميتها في المؤسسات الصحية، واهتمام أعضاء مجالس إدارات المستشفيـات الحكوميـة بتطبيق اللامركزيـة في التخطيط لسياسـات وبرامج الرعاية الصحيـة على المستويـات المحلية، إضافة إلى اعتماد مبـدأ اللامركزية في التمويل من أجـل توفير الموارد المالية لبرامـج الرعاية الصحية، وتفعيل الرقابـة بمختلف أشكالها على برامج الرعايه الصحيه التي تقدمها المستشفيات الحكوميه، مع ضرورة أن تهدف اللامركزية في المستشفيات الحكومية إلى المساهمة في تحقيق الأمن الصحي للمواطنين من خلال تحسين الخدمات التي تقدمها برامج الرعاية الصحية.

أمـا العبيـدي (٢٠٠٨) فيرى في هذا الصدد بـأن ملامح المستقبل قـد تكون أكثر إشراقـاً، فيما لو تمت نهضة الأمة عن طريق التغيير الجذري للأنظمة القائمة بمختلف جوانبها، لتكفل العمل على إحداث تنمية مستدامة حقيقية، وتفعيل أكثر الموارد المتاحة وبما ينسجم مع مكانة القطاع الصحي في قوة الدول منفردة ومجتمعة في وقتٍ واحد.

كل هذا يزيد من دور التربية الأمنية في حياة الأفراد والشعوب، عندما تطالب بتوخي بـدق ناقوس الخطـر أمام المسؤولين نحو ضـرورة أن يتمتع الجميـع بالرعاية الصحية الكافية، حتى ينعكس ذلك إيجاباً على إنتاجية المجتمع المعافى اقتصادياً ومعرفياً.

٥-الأمن التربوي (Education Security)

يعـد الأمـن التربوي من أهـم العوامل في بنـاء شخصية الطلبـة وإطلاق العنان لطاقاتهم الإبداعية، من خلال توفير بيئة تعليمية للطلبة تمدهم بجميع أسباب الرعاية والحمايـة وتلبـي احتياجاتهم المختلفة، وتتيح لهم جـو إيجابي يسهم في تحقيق مختلف أبعـاد الأمن التربوي ومـن ذلك الأمن الثقافي والأمن الفكري، وهو نظام متكامل يسهم في حمايـة وبناء جيل جديد قـادر على إعادة بناء المجتمع الإسلامي وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية والعيش في مجتمع المعرفة (الصغير،٢٠١٣).

ويصـف آل زاهـر (٢٠١٥) الأمن التربوي بأنه: حمايـة المجتمع وعقائده من أن ينالهـا عـدوان أو يصيبهـا أذى، لأن ذلك من شأنـه إذا حدث أن يقضـي على ما لدى

الطلبـة من شعـور بالطمأنينة والاستقـرار التربوي، ويهـدد الحياة التعليميـة للطلبة. ويضيف بارشيد (٢٠١٦، ٣٢٠) أن المقصود بالأمن التربوي هو: " قيام المعلم في البيئة المدرسية بواجب المسؤولية التربوية. الذي يهدف من خلاله إلى بناء الشخصية المتزنة والمتكاملـة للطالب، بتوفير الضمانـات الكافية لحماية طلابه عقديـاً وفكرياً وأخلاقياً ونفسيـاً، ما يساعـد على تماسك البناء المجتمعي ويحقق الأمـن الشامل لطلابه، وأثره على أوطانهم وأمتهم ".

وتؤكـد أدنـوف (٢٠١١) مجموعةً من المهام الملقـاة على عاتق المعلم تجاه توفير الأمن التربـوي للطلبة، التي يمكن إيجازها في: التربية الإبداعيه، والتربيه على الحوار والوسطيـة والتسامـح، والاستقلاليـة في التعلـم، وتربيـة الفكر الناقـد، والتربية على المواطنـة، والتعليـم بالترفيه، وزيادة الاهتمـام باللغة العربية، وتوفر بيئـة نفسية آمنة للطلبة، والمنهج من إبداع الطلبـة وحاجاتهم، واستخدام تقنية معلومات الاتصالات في التعليم، والتربية على حقوق الإنسان، وخلق بيئة تعليمية تعلمية.

ولا تقـف مسؤوليـة المعلـم تجاه الأمن التربوي للطلبـة في تهيئة أفضل الظروف لإحـداث أفضـل نمو لقدراتهـم، بل تتجـاوز ذلـك إلى أن يضطلع المعلم بـدور المرشد الاجتماعـي والأب الروحـي للطلبة، ويؤمل منه أن يوجه اهتمامـاً أكبر لحاجات الطلبة الشخصيـة، فقـد كتـب (Sagor) بـأن تنمية المشاعـر الإيجابية لدى الطلبـة لن تكون إلا نتيجـة الحديث الإيجابـي الفاعل بين المعلم وطلبته، ومن خـلال الخبرات التعليمية المخطـط لها فقط، ويمكن توفـير ذلك في غرفة الصف من خلال تقـديم أدلة حقيقية للطلبـة عن نجاح قدراتهم الذاتيـة في الجانب العلمي، وتعزيز انتمـاء كل طالب منهم لجماعـة الصـف، وأن بإمـكان أي طالب منهم تقـديم مساهمـات ذات فائدة للصف (أدنوف،٢٠١١).

ويـرى بارشيد (٢٠١٦) أن: الحاجة إلى الأمـن التربوي تبرز من خلال كون الأمن والتربية يشكلان حاجات فطرية أساسية للإنسان، ويمكن إيجاز ذلك في الآتي:

أ-أن الإنسان مدني بطبعه؛ فهـو بحاجة إلى الأصدقاء والعلاقات الاجتماعية، ولا يمكن أن تتم هذه المدنية، ولا أن تستقيم وتنتج إلا في ظلال التربية والأمن معاً.

ب- أن سلامة الجنس البشري متوقفة على عوامل عدة ، منها الحاجة إلى الألفة، والطمأنينة، والسكينة، وهذه لا تتحقق إلا بالأمن والتربية معاً.

ج -أن الإبداع بجميع صوره وأنواعه خاصية فطرية متوارثة، وسمة مكتسبة، تسهم في نموها وتعلمها مؤسسات التربية والتعليم، والأوساط التربوية المختلفة، ولا يمكن ملاحظة نتائجها إلا بتوفير بيئة تربوية آمنة.

٦-الأمن الفكري (Intellectual Security)

وقد عرفه المالكي (٢٠٠٩، ٢٥) بأنه:" الاطمئنان إلى سلامة فكر الإنسان من الانحراف والخروج، الذي يشكل تهديداً للأمن الوطني الشامل أو أحد مقوماته الفكرية والعقدية والثقافية والأخلاقية والأمنية". وقد يكون هذا المجال من بين أخطر مجالات التربية الأمنية على الإطلاق، لأنه يتعلق بالخوف من غسل أدمغة الناشئة وغيرهم من أفراد المجتمع، وشحنها بالكثير من الأفكار المنحرفة والهدامة في المجالات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، والتي تكون في الغالب غريبة عن ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وقيمه الأصيلة. وتكمن الخطورة هنا فيما يتبعها من مخاطر كبيرة يتمثل أهمها: في ضعف الولاء والانتماء إلى الوطن الذي احتضنهم، وأفراد المجتمع الذين عاشوا معهم ردحاً طويلاً من الزمن، وتفتيت المجتمع إلى شيع ومجموعات متناحرة، لا تقبل إلا الفكر الخاص بها، وترفض الرأي الآخر أو حتى فكرة القبول بالحوار معه.

وأوصى بارشيد (٢٠١٦) في دراسته بالعمل على تعزيز جوانب القوة لدى المعلم، نتيجة دوره الإيجابي الذي حقق أغلب جوانب الأمن التربوي ومن ذلك الأمن الفكري بدرجة مرتفعة، مع الاهتمام بالبرامج والتطبيقات التربوية التي ترفع من مستوى تحقيق الأمن الفكري لمستوى أكثر ارتفاعاً، والعمل على تحفيز المعلمين من الناحية المادية والمعنوية، ليرتقوا بتطبيقاتهم التربوية مع طلبتهم، التي من شأنها رفع وتيرة تحقيق جوانب الأمن التربوي بشكل عام والأمن الفكري بصفة خاصة لدى الطلبة.

وتؤكد الدوسري (٢٠١٧) دور المؤسسات التربوية في مواجهة المهددات الفكرية وإكساب المتعلم المفاهيم والقيم والاتجاهات الإيجابية لمواجهة تلك التهديدات

والتحديـات الأمنية التي تحدث في العالم بأسـره، وأن تقدم الدول يتحقق في ظل الأمن بشـكل عام والأمن الفكري بشكل خاص، الذي يعتمد على مدى سلامة تخطيط النظام التعليمي لمواجهة مهددات الأمن الفكري.

وهناك مصادر عدة لتهديد الأمن الفكري يتمثل أهمها في الغزو الفكري الخارجي، والخروج عن الوسطية والاعتدال من جانب بعض أفراد المجتمع، والفراغ القاتل لدى فئة ليسـت قليلة من الشباب، والتعصب الشديـد في بعض الرؤى الفكرية المختلفة، والتأخر في سد الثغرات التي يحدثها المتطرفون بين أفراد المجتمع، والإعلام الدخيل وما يطرحه مـن أفكار تتعارض مع كثير مـن الثوابت الدينية والوطنية والثقافية والقيمية. وهنا تقع المسؤوليـة الكبرى على أنصـار التربية الأمنية، الذين ينبغـي عليهم التوصية لمخططي المناهـج المدرسية والجامعية إلى ضرورة تعزيز قيم المواطنة الحقّة، وعلى رأسها الولاء والانتمـاء لتاريخ الأمة وجغرافيتها وقيمها السمحة، وبيان خطورة الأفكار الهدامة التي لا تؤدي إلا لتخريب الوطن أرضاً وشعباً.

٧-الأمن الاجتماعي (Social Security)

عـرّف الحسـن (١٩٨٥،٧) الأمن الاجتماعـي بأنه: "سلامة الأفـراد والجماعات مـن الأخطـار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطـار العسكرية وما يتعرض لـه الأفراد والجماعات مـن القتل والاختطـاف والاعتداء على الممتلـكات بالتخريب أو السرقة". أما العمري (٢٠٠٩) فيرى فيه أنه تحقيق لأمن المجتمع من المخاطر التي تهدد بنيتـه وتماسكه، وضمان لتلاحم المواطنين وحمايتهم من المخاطر التي تهدد حاضرهم ومستقبلهـم، وإيجاد للحلول الناجعة التـي تضمن لهم حفظ هويتهم المتمثلة في الثقافة والقيـم والعقيـدة. وهذا كله يؤكد ضرورة تهيئة حالة مـن الأمن والأمان والاستقرار في المجتمع الذي يعيش فيه الأفراد، حتى يتمكنوا من إيجاد الوقت الكافي لإنجاز الأعمال أو المهـام أو المسؤوليات المطلوبة منهم في العادة، التي إن لم يتوافر الأمن لها، فإن التباطؤ أو ربما شبه التوقف لعملية الإنتاج برمتها سيكون سيد الموقف بلا منازع.

هذا ولا بد من توفر مجموعة من الأمور التي تسهم في نجاح الأمن الاجتماعي مثل السكـن المناسب، والرعاية الصحية الملائمة، والتعليم الكافي والمتنوع، والغذاء الموزون،

والعدالـة الحقّة، والخدمات الاجتماعية والثقافية المتعددة، ما يسهم في زيادة اطمئنان الأفـراد إلى أن البيئة المحيطة بهم تكفل لهـم حياةً آمنةً ومستقرة وتشجع بشكلٍ واضحٍ على الإنتاج والاستثمار، اللذين يعززان تطور المجتمعات ونماءها.

وللأمـن الاجتماعي مجموعة مهمة من الأسس التـي تدعم سبل نجاحه التي شدد عليـه سلاتـا (Saletta,2017) يتمثل أهمهـا في ضرورة تحقيق العدل بـين جميع أفراد المجتمـع دون تمييـز، إضافةً إلى منحهم حرية التعبير، وحريـة التملك، وحرية التنقل، وحريـة العبادة، وذلك ضمـن القوانين والأنظمـة والتعليمات المرعيـة. وتبقى المساواة مـن المبادئ الأساسية للأمن الاجتماعي لا بد مـن تطبيقها حتى ينعم المجتمع بالهدوء والاستقرار، في حين تمثل القوة أحد المبادئ التي تتطلب الحزم في ضبط الأمور، وعدم الخروج على النظام والقانون، وتصويب الأخطاء التي قد تحدث من وقتٍ لآخر، وإيقاع العقوبات على من يستحقها من المخالفين للقانون.

ويضيف سلاتـا (Saletta,2017) بأنه توجد أربعة من المهددات التي تُلقي بظلالها السلبيـة علـى الأمن الاجتماعـي، يتمثل أولها في الغلـو والتطرف من ناحيـة، والإيمان بالمنهـج التكفيري من جانب بعض الأفراد عند تعاملهم مع مـن يخالفونهم الرأي من ناحيـة ثانية، بحيث يبيحون لأنفسهم معاداتهم وارتكاب الجرائم بحقهم، ما يؤدي إلى زعزعةٍ الأمن والاستقرار في المجتمع.

أمـا المهـدد الثاني للأمـن الاجتماعي، فهو تعاطـي المخدرات من جانـب فئة قليلة مـن الشباب، ما يؤثر ذلك سلباً على صحتهـم الجسدية والعقلية، ويقلل من إنتاجيتهم الاقتصاديـة وفاعليتهم الاجتماعية، فضـلاً عن المهدد الثالث المتمثـل في الفقر، الذي يشجـع من يعاني فيـه من الحاجة والعـوز، إلى الحسد والسرقة انتقامـاً من الأغنياء، ورغبةً في تحسين الأوضاع ولو كان على حساب الآخرين، وفي النهاية يأتي المهدد الرابع، الـذي يتلخص في الانحراف لدى قسـم من أفراد المجتمع، والعمـل على مخالفة القيم والقوانين السماوية والوضعية التي تحمي الوطن والمواطن، من أجل تحقيق أهدافٍ آنيةٍ معينة، والتي غالباً ما تكون على حساب استقرار المجتمع وأمنه وسلامته.

وتتولى التربية الأمنية في مثل هذا الوضع، مسؤولية تنوير الأجيال الملتحقة بمختلف المستويات التعليمية المدرسية والجامعية باحتياجات الأمن الاجتماعي الضرورية للأفراد، وتبيان أسسه المتعددة الضرورية للنجاح، إضافةً إلى الحذر من مهدداته القاتلة وآثارها السلبية على أمن البلاد والعباد.

٨-الأمن الوظيفي (Job Security)

طرح الخرب (٢٠١١، ٧) تعريفاً لمفهوم الأمن الوظيفي على أنه " إحساس الموظف بالطمأنينة على مصدر دخله، وعلى استقراره في العمل، وعدم تعرضه للصراعات التنظيمية والشخصية وضغوط العمل". أما الفاضل (٢٠١١، ٢٩) فيرى فيه على أنه "عملية إشباع حاجات العاملين من النواحي المادية والاجتماعية والروحية، بما يشعرهم بقيمتهم ومكانتهم". أما طاحون (٢٠١٣، ١) فيعرفه على أنه يمثل "الإحساس بالرضا والأمان من ناحية الوظيفة، بشكل يدفع الموظف إلى البقاء والاستمرار في العمل لدى المؤسسة". ويظل هذا الاختيار بالبقاء فيها طوعياً وإرادياً، ينتج عن العديد من العوامل والإجراءات التي تتخذها المؤسسة، بهدف الاحتفاظ بالعاملين الأكفاء، الذين هم السبب الجوهري في تحقيق أهدافها، ومن بين أهم هذه العوامل: التعويض المادي في صوره المتنوعة، كزيادة الرواتب من وقت لآخر في ضوء ارتفاع تكاليف المعيشة اليومية، وإعطاء المكافآت بعد القيام بالأنشطة المتميزة، وتقديم الحوافز المادية والمعنوية من أجل إنجاز المزيد من العمل، والحصول على التدريب والتطوير المهني المناسب وفق خطة منهجية معتمدة.

ويُعد الأمن الوظيفي من أهم ركائز النجاح في أي مؤسسة كانت، إذ لا توجد مؤسسة ناجحة ذات إنتاجية عالية إلا وكان الأمن الوظيفي وراء عملية النجاح، التي يتمتع بها جميع موظفيها. وتقوم فكرة الأمن الوظيفي على رفع درجة الطمأنينة لدى الموظف، بالنسبة إلى مستقبله الوظيفي، وإنهاء جميع صور القلق على ذلك المستقبل، ما قد ينتج عنه استحواذ أعمال الوظيفة على كامل الطاقة الفكرية للموظف، وعدم انشغال تلك الطاقة بأية أمور أخرى تعمل على تشكيل معوقات كبيرة أمام إنجازاته.

ويشير العبدلي (٢٠١٦) في هذا الصدد، إلى أن مفهوم الأمن الوظيفي يعتمد على الشخص نفسه وأولوياته بالدرجة الأساس. فما يعتبره شخص أمناً وظيفياً له قد يكون

العكس تماماً عند شخص آخر، حتى إن الأمن الوظيفي قد يكون بيد الشخص نفسه وليس بيد طرف آخر مهما كان، والأمر مرهون في نهاية المطاف بالسعي والاستثمار في تطوير الشخص لقدراته وتدريب نفسه من ناحية، وبالجد والاجتهاد والمثابرة، وتقبّل التجديد والتطوّر والتغيير، والتكيّف مع المتغيرات من ناحيةٍ ثانية، التي تمثل جميعها وسائل الدفاع عن أمنهِ الوظيفي.

وعند النظر إلى النشاط الاقتصادي للأمم والشعوب يلاحظ حدوث نوع من التباطؤ النسبي في الدول المتقدمة بسبب شيخوخة سكانها؛ حيث تزيد نسبة المتقاعدين وتقل نسبة قوة العمل، ويتقلص النمو الاقتصادي بصفة عامة بسبب انخفاض عدد المستهلكين الجدد. وتتزايد الضغوط على الاقتصاديات الصناعية بسبب ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، فزيادة عدد المسنين في المجتمع تعني الحاجة إلى مزيد من الخدمات إذا استمروا في العمل والإنتاج لفترات أطول، الذي سيكون على حساب زيادة الانفاق على الرعاية الصحية الخاصة للحفاظ على لياقتهم، وعلى أهل السياسة في هذه الحالة الاهتمام بهذه التأثيرات السلبية لبعض الظواهر الايجابية مثل ارتفاع متوسط الأعمار.

ويؤكد اليامي (٢٠١٣) أن تحقيق الأمن الوظيفي من مفاتيح استقرار البيئة الداخلية لأي منشأة، ويمكن قياسها على مخرجات الإنتاج من حيث الجودة أو استقرار الموظف من حيث السكينة المحفزة على تعميق الولاء بينه وبين جهة عمله، إضافة إلى أنه يصب في مصلحة الوطن، فالعمل بمقتضى ترسيخ الأمن الوظيفي ورفعه في وجه التحديات، يضمن تدفق العمليات الإنتاجية بغطاء من الجودة الممتزجة بالرضا الوظيفي لليد العاملة.

٩-الأمن الاقتصادي (Economic Security)

وقد عرفهُ إسماعيل (٢٠١٤، ١١) بأنه: "تدابير الحماية التي تؤهل الانسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والملبس والمسكن والعلاج والتعليم". ويرى الباحثان بأن الأمن الاقتصادي هو عبارة عما يمتلكه الفرد من الأمور المادية، التي تجعله قادراً على العيش حياةً آمنةً ومستقرةً من حيث وجود الغذاء الكافي، والكساء المناسب، والمأوى الملائم، والرعاية الطبية اللازمة، والتعليم المتنوع والهادف.

ويتضمـن الأمن الاقتصـادي مجموعةً من الأبعـاد بالغة الأهميـة، تتمثل في البُعد الخاص بالأمن الجسـدي، والبُعـد المتعلق بالأمـن الصحـي، والبُعد المرتبـط بالأمن الثقـافي، والبعد المرتكز على الأمـن الغذائي، والبعد المتصل بالأمـن الثقافي، وغيرها. ويؤكد الاقتصاديون بصورة عامة، أنه لا يمكن إطلاق صفة الفاعلية والإنسانية على أي اقتصاد كان، ما لم يتم من خلاله وضع الخطوات الدقيقة والإجراءات اللازمة لكل من الأمن الاقتصادي والضمان الاجتماعي في الوقت ذاته (بلقزيز،٢٠٠٩).

ولكل هذا أهميةً واضحة على أرض الواقع، يساعد ذلك على أن يواجه أفراد المجتمع التحديـات والكوارث والمشكلات العديدة التي تعترضهم بقـوة في حياتهم اليومية، وأن يكونوا قادرين على التكيف مع ما يحدث من تغيرات اقتصادية واجتماعية متنوعة، وأن يبذلـوا كل مـا لديهم من جهود مخلصة لتنمية ما لديهم مـن إمكانيات مادية وبشرية، من أجل الحصول على فرص حياة أفضل وسبل معيشة أكثر أمناً واستقراراً.

وقـد ربطـت بعض نظريات علـم النفس بين مجـال الأمن الاقتصـادي من جهة، والحاجـات الإنسانيـة للفـرد من جهـة أخرى. ومـن بينها مـا طرحه العـالم المشهور أبراهام ماسلو (Abraham Maslow) من هرم لتلك الحاجات، التي بدأت بالحاجات الفسيولوجيـة أو الجسمية، مثل الغذاء والمسكن والنـوم والتوازن، ثم الحاجات الأمنية مثـل الأمن الجسمـي والأمن العائلـي وأمن الممتلـكات، ثم الحاجـات الاجتماعية مثل العلاقـات العائليـة والصداقات، ثم الحاجة للتقدير مثل الثقـة والاحترام والإنجازات وتقديـر الذات، وأخيراً الحاجة لتحقيق الذات في الحياة العامة. وهنا يتضح بأنه بدون توافـر الحاجـات الأمنية ولا سيما أمن الممتلكات التي هـي في معظمها اقتصادية، فإنه يصعب تحقيق بقية الاحتياجات الإنسانية (بلقزيز،٢٠٠٩).

وللأمـن الاقتصادي العربـي مجموعة من المهـددات التي تؤثر سلبـاً عليه، يتمثل أهمهـا في ارتفـاع نسبة البطالة بين فئات الشباب، إذ يمثـل توافر العمل المصدر الأكثر أهمية من أجل إشباع الحاجات الإنسانية، كما تمثل عملية انخفاض متوسط دخل الفرد مهـدداً ثانياً، وعدم وجود شبكة ضمان اجتماعي لـدى شريحة كبيرة من أبناء المجتمع مهدداً ثالثاً، وانتشار ظاهرة الفقر والفاقة مهدداً رابعاً، والنزاعات المسلحة هنا وهناك

مهـدداً خامساً، وفشل النظام التعليمي العربي في توفـير التخصصات المهنية المطلوبة للنمـو الاقتصـادي بعد تركيـزه على التخصصـات النظرية مهـدداً سادسـاً، ونقص التمويـل اللازم للمشاريـع الإنتاجية والتشغيلية الكبيرة مهـدداً سابعاً، وانتشار ظاهرة البيروقراطيـة أو الترهل الإداري، مما يزيد من التكاليف على قطاعٍ إداري قليل الإنتاج مهدداً ثامناً (إسماعيل،٢٠١٤).

كل ذلـك يزيـد بـلا شـك من أهميـة دور التربيـة الأمنيـة في التصدي لهذه التهديـدات، التـي ينبغـي أن تهتـم بالأبعـاد المتنوعة للأمـن الاقتصـادي، والحاجات الإنسانية اليوميـة المتعددة، وتجنب مهددات الأمن الاقتصادي المختلفة، ووضع الحلول الناجعـة للموجود منها، حتـى لا يتعرض الأمن الاقتصـادي الوطنـي أو العربي للخطر. وفي الوقت ذاته ضرورة تركيز التربية الأمنية على ما يؤدي إلى دعم الأمن الاقتصادي العربي مثل: تكافؤ الفرص، وتحقيق العدالة بين أبناء المجتمع الواحد، ومحاربة الفساد وسوء الإدارة، وتكثيف النظام الرقابي، وتوفير الأجواء الجاذبة للاستثمارات المتنوعة، ودعـم المشاريـع الصغـيرة والمتوسطة جنبـاً إلى جنب مع تلك الكبـيرة، وتحريم الغش في الأمـور الإنتاجية، والوعي السليـم بأهمية العمل المنتج، ومحاربـة البطالة الظاهرة والمقنعـة، وإشباع الحاجات المادية المتعددة للإنسان، وترشيد الاستهلاك والإنفاق لدى الأفـراد، والوعي بمخاطر الاحتكار الكثيرة، وذلك من أجـل تنشيط الاقتصاد الوطني والعربي، ودعم الأمن والاستقرار الاقتصادي المنشود.

١٠-الأمن السياسي (Political Security)

لقد قام الزهراني (٢٠٠٦، ١٣٣) بتعريف الأمن السياسي على أنه: "ما تتجه إليـه الدولة أو السلطة لوضع التدابـير والوسائل لحماية الوطن والمواطنين من أي عبث أو تسلـط مـادي أو معنوي، يهدد الأرواح أو الممتلكات العامـة أو الخاصة، وتأخذ مهمته أبعـاداً واتجاهـات تخطيطية وتنظيمية على المستوى الداخلـي أو الخارجي، لمحاربة أي نزاعـات أو دوافـع أو عمليات يتم ارتكابها لخلخلة الأمـن". أما عامر (٢٠١٣) فيرى في الأمن السياسي ذلك الاستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها الحقيقية.

ويركز الأمن السياسي بالدرجة الأساس على توفير الأمن الكافي والملائم للمواطن، كما يعمل جاهداً على تحقيق الأمن الإنساني، وذلك عن طريق الحماية التي يعمل على توفيرها من أجل مواجهة خطر كل من الإرهاب السياسي، والجوع، والمرض، والبطالة بأنواعها، وعناصر البيئة المختلفة (سلمى، ٢٠١٠). ويرتبط الأمن السياسي في الغالب ارتباطاً قوياً بوجود إرادة وطنية حرة من ناحية، والتمتع بحرية اتخاذ القرار السياسي من ناحية ثانية. لذا، فإن هذا النوع من الأمن لا يتم إلا إذا كانت الدولة تتمتع بالحرية الكاملة، وبعيدة عن التبعية للآخرين، وأن تكون قادرة على التعاطي مع المستجدات السياسية المختلفة، وتأمين المصالح الحيوية والاستراتيجية الضرورية لأبناء وطنها، مع العمل على تعميق قيم الولاء والانتماء للوطن وقيادته السياسية، ومراعاة أن الأمن السياسي يعمل على ضبط الأمن العسكري والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع، التي تشكل بمجموعها مقومات أو مرتكزات للأمن الوطني العام (العبادي، ٢٠١٤).

والإنسان كما يؤكد علماء الاجتماع وعلى رأسهم ابن خلدون، وكذلك المهتمون بالعلوم الإنسانية المختلفة، أنه مدني وسياسي بطبعه، أي أنه مدفوع بطبيعته الفطرية إلى خوض غمار النشاط السياسي، وهذا ما توحي به التعريفات العلمية ذات العلاقة، حيث تبين للكثيرين أن النشاط السياسي لا يقتصر على المفهوم الدارج بين عامة الناس وهو المتعلق بالحكم والعلاقات الدولية، بل يشمل أيضاً كل عمل يقوم به الإنسان للتأثير على سير الأحداث التي تهمه، سواء ظهرت تلك الأحداث في إطار العلاقات الأسرية أو علاقات العمل أو أي علاقات أخرى في إطار الدولة والمجتمع (المعايطة، ٢٠١٦).

ويتضح مما سبق؛ أهمية المفاهيم الأمنية في ميدان الأمن السياسي، وعلى رأسها المساواة بين المواطنين، مهما اختلفوا في آرائهم ومعتقداتهم وألوانهم ومستوياتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية، والمحافظة على أسرار أمن الدولة، والوعي الدقيق بالتهديدات الداخلية والخارجية، وحرية الكلمة وإبداء الرأي في ضوء النظام والقانون. كل هذا يدفع التربية الأمنية إلى أداء واجبها في التركيز على مجال الأمن السياسي وأهميته في المؤسسات التربوية والقانونية والسياسية والاجتماعية، حتى تتم

مراعـاة هذا المجال الحيـوي من المجالات الأمنية المتنوعة، وتفعيل دور الفرد في جوانب الحياة السياسية المختلفة كي يحقق مجموعةً من الأهداف التربوية المنشودة.

١١-الأمن القومي (National Security)

لقـد أورد سليمان (٢٠٠٨،٢) تعريفا للباحث ولفرز (Wolfers) عن الأمن القومي مـن الناحية الموضوعيـة بأنه: "عبارة عن انعـدام التهديد الموجه ضـد القيم المكتسبة والراسخة، ومن الناحية الذاتية، على أنه انعدام الخوف من إمكانية تعرض هذه القيم للتهديـد أو الخطـر". أما بلقزيـز (٢٠٠٩،١) فيطرح تعريفاً آخـر للأمن القومي على أنـه: "عبارة عن قدرة الدولة علـى حمايه أراضيها وقيمهـا الأساسية والجوهرية، من التهديدات الخارجية وبخاصة العسكرية منها".

ورغـم أن لكل دولة من دول الوطـن العربي أمنها القومـي أو الوطني الخاص بها، إلا أن المتعـارف عليه أن مفهوم الأمـن القومي يتعلق بالدرجة الأساس بالأقطار العربية مجتمعـة، وبما يسمـى بمفهوم الأمن القومـي العربي. ولهذا النوع مـن الأمن مجموعةً مـن الركائز تتمثـل في: إدراك التهديدات الخارجية والداخلية بدقـة عالية، ثم القدرة على مواجهتها بالكفاءة المطلوبة، ورسم إستراتيجية دقيقة لتنمية قوى الدولة وقدراتها المختلفـة، وقراءة النوايا أو الأهداف أو المخططـات التي تضعها الدول المعادية، والعمل علـى تحليلها بعمق، ثم الاستعـداد الكافي من أجل العمل علـى إفشالها قبل استفحالها (شنين،٢٠١١).

ولهذا الأمن القومي العربي مجموعة من المهددات، التي تتلخص في الوجود الدولي الكثيـف في عددٍ من الأقطار العربية، والخلاف العربـي العربي في العديد من القضايا السياسيـة والإيديولوجية، والصراع الإقليمي على مناطـق الفراغ التي تحدث من وقت لآخر، بسبب انهيار بعض الحكومات، أو حدوث ثورات شعبية فيما سُمي بالربيع العربي، وتدفـق ملايـين المهاجريـن والأدمغة مـن الوطن العربـي إلى دول أوروبـا والأمريكتين وأستراليـا، وضرب الاقتصادات العربية عن طريق تدهـور أسعار النفط تارة، وضرب المواقـع السياحيـة ووسائل المواصلات إليهـا، من جانب الجماعـات الإرهابية المختلفة تـارةً أخرى. وهـذا ما يحتم على التربيـة الأمنية، أن تطالب بتركيـز المناهج المدرسية

والجامعيـة المقررة، على مقومات الوحدة العربية، من أجل تعزيز الأمن القومي العربي في نفوس الناشئة، وبيان سلبيات مهددات الأمـن القومي العربي والعمل على التخلص منها أو التخفيف من حدتها على الأقل.

١٢-الأمن البيئي (Environmental Security):

يمكـن تعريـف الأمن البيئي على أنـه: "مجموعة من أنماط السلوك الإيجابية، التـي لا تـؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية في البيئة، كتلك التي تسبب تلوثها، أو تدهورها أو تخريب بعض مكوناتها، ما يؤدي بالنتيجة إلى حدوث اختلال في النظام البيئي المحلي أو الإقليمـي أو الـدولي، ومن ثم تهديد الأمن البيئـي في واحدٍ أو أكثر من هذه الأماكن، أو انعكاسه السلبي عليها، أي أن الأمن البيئي يرتبط بالزمان والمكان، ويشمل مساحاتٍ مختلفـة محليـة وإقليمية وعالمية وفترات زمنيـة مختلفة قصـيرة أو متوسطة أو طويلة الأمـد" (القصاص،١٩٨٣، ٢٥). أما المغيصيـب (٢٠١٠، ٢٨) فيرى بأن الأمن البيئي هو: "محصلة ترابط بين الموارد الطبيعية والمكونات البيئية، ويمتد الأمن البيئي ليشمل المحافظـة علـى التهديدات الخارجيـة والحماية من الكـوارث الطبيعيـة مثل الحرائق والبراكين وغيرها من المخاطر التي يمكن أن تعمل على الإخلال بالتوازن البيئي للدولة".

ويستخـدم العلماء والمتخصصون مصطلح الأمن البيئي في الغالب، وذلك من أجل تعزيـز الروابط بين كلٍ من الظروف البيئية والأمنية للوطن أو المجتمع الذي ينتمي إليه الأفراد. وهذا يتطلب من الجميع- ولا سيما من المهتمين بالتربية الأمنية- التحذير من العوامـل التي تؤدي إلى تدمـير البيئة الطبيعية المحيطة، عن طريـق الاستغلال السيء لهـا، أو حدوث تلـوث مائي أو هوائي أو أرضـي، وتلك الأسباب الأخـرى التي تؤدي إلى تدمير البيئة البشرية كالعنف والصراعات المختلفة التي تقوض الأمن والاستقرار، وفي ظل الممارسات البيئية الخاطئة التي يمارسها بعض النشء من إتلاف للممتلكات العامة وعـدم الشعور بالمسؤوليـة الاجتماعية تجاه البيئـة المحيطة بهم تظهـر الحاجة الماسة للتربية الأمنيـة في توعية النشء بأهمية المحافظة على الممتلكات العامة وعدم الإضرار بالبيئة المحلية (العميري،٢٠١١).

لذا، فإن على التربية الأمنية أن تشجع الأجيال الصاعدة على حماية البيئة كضرورة أمنيـة مُلحة، وذلك عـن طريق اتخاذ إجـراءات دقيقة ومحددة في هـذا الصدد، مثل المحافظـة على المساحـات الخضراء الحالية، وإضافة مساحـات جديدة منها ولا سيما في المناطـق الصحراوية وشبه الصحراوية، التي تغطي معظـم مساحة الوطن العربي. كمـا ينبغي المحافظة على مناطق المراعـي الحالية وإنشاء مناطق مراعي جديدة، لأنها بـلا شـك سوف تزيد من المساحات الخضراء، مما يسهـم في تنقية الهواء من الملوثات المختلفة في حال بقيت مناطق جرداء.

كمـا أن إقامة محميات طبيعية متعـددة سواء للحيوانات أو للنباتات، والحدائق العامـة الكثيرة بين المناطق السكانية المزدحمة، كي تكـون متنفساً للأفراد من مختلف الأعمـار يُعـد من بين الإجـراءات الناجحة التي تزيـد أيضاً من المساحـات الخضراء، إضافةً إلى وقف عملية الزحف العمراني على الأراضي الزراعية الخصبة، والعمل على توجيههـا نحـو الأراضي الصخرية أو المناطق قليلة الخصوبـة، فضلاً عن تجنب الدول لعمليـات دفـن النفايات السامة في المسطحـات المائية أو في الأراضـي المختلفة، وحظر الصيـد للطيور أو الحيوانـات البرية باستثناء الأوقات المسمـوح بها، واستغلال الطاقة الشمسيـة وطاقـة الريـاح، مع إقـلال الاعتماد على الفحـم الحجري والغـاز والبترول ومشتقاته.

١٣- الأمن المعلوماتي أو الرقمي (Information or Digital Security):

وقد عرفهُ السالمي (٢٠٠١، ٦) بأنه: "مجموعة من الإجراءات والتدابير الوقائية التـي تستخـدم سـواء في المجال التقنـي او الوقائي، مـن أجل الحفاظ علـى المعلومات والأجهـزة والبرمجيات، إضافةً إلى الإجـراءات المتعلقة بالحفاظ على العاملين في هذا المجـال". أما الحمـادي (٢٠١٠، ١٣) فيرى فيه أنـه "مجموعة العمليـات والإجراءات والأدوات التـي تتخذها القطاعات أو المنظمـات لتأمين وحماية معلوماتها وأنظمتها من الوصول غير المصرح لهم به، سواء في ذلك ممن هم من داخل القطاع أو من خارجه". كما قام حمودة (٢٠١٤، ٥٦) بتعريف أمن المعلومات على أنه: "عبارة عن حماية جميع أنواع المعلومات ومصادر الأدوات التي تتعامل معها وتعالجها من منظمة، وغرفة تشغيل

الأجهزة، ووسائط التخزين والأفراد، من السرقة والتزوير والتلف والضياع والاختراق، وذلك باتباع إجراءات وقائية وضوابط واضحة".

أما المري (٢٠١٦) فيعتقد بأن الأمن المعلوماتي هو العلم الذي يبحث في نظريات وإستراتيجيات توفير الحماية للمعلومات من المخاطر التي تهددها ومن أنشطة الاعتداء عليها. ومن زاوية تقنية، هو الوسائل والأدوات والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية. ومن زاوية قانونية، فإن أمن المعلومات هو محل دراسات وتدابير حماية سرية وسلامة محتوى، وتوفر المعلومات، ومكافحة أنشطة الاعتداء عليها أو استغلال نظمها في ارتكاب الجريمة، وهو هدف وغرض تشريعات حماية المعلومات من الأنشطة غير المشروعة وغير القانونية التي تستهدف المعلومات ونظمها.

وتوجد مجموعة من العناصر المهمة لنظام الأمن المعلوماتي، يتمثل أهمها في منظومة الأجهزة الإلكترونية وملحقاتها، ومجموعة الأفراد العاملين في أقسام المعلومات المختلفة، والبرمجيات المستخدمة في تشغيل النظام، وشبكة تناقل المعلومات المتعددة، ومواقع منظومة الأجهزة الالكترونية وملحقاتها المتنوعة.

وتتعرض أنظمة المعلومات المعتمدة على الحاسوب إلى مجموعة من الأخطار التي تهدد بالتالي الأمن المعلوماتي، وأهمها: اختراق كل من أنظمة المعلومات ونظم الشبكات والمواقع المعلوماتية، والعمل الجاد من أجل سرقتها أو إدخال الفيروسات فيها للعمل على إتلافها، ما يثير القلق الشديد من جانب المؤسسات أو المنظمات الحكومية والخاصة، وجميع هذه الأخطار تمثل في الواقع أعمالاً مقصودة من جانب من يقومون بها. أما تلك الأخرى غير المقصودة، فتتلخص في الأخطاء البشرية، وسوء الاستخدام للأجهزة الإلكترونية، والكوارث الطبيعية أو البيئية المتعددة.

وقد أصبحت المعلومات ذات قيمة اقتصادية وميدانية وذراعاً للسيطرة والتحكم، بل أصبح التفوق في صناعة المعلومات إحدى المؤشرات الأساسية للقوة العسكرية، والتدفق الهائل للمعلومات من خلال الفضاء الإلكتروني جعل منه مجالاً حيوياً لشن الهجمات

الإرهابيـة، كغيره من مجالات الحرب التقليدية، وتسيطـر قلة من الدول على القدرات التكنولوجيـة لغزو الفضاء الخارجـي (طوالبية،٢٠١٢). وكان أبـو عمارة (٢٠١٥) قد أكـد أن استخدام الإنترنت أصبح منتشراً انتشاراً واسعاً، وهذا سهل من نقل المعلومات فيما بين الأفراد والجماعات، وما بين الدول والمنظمات، ولكن نجد أن في الآونة الأخيرة هنـاك إساءة لاستخدام هذا الاختراع التقني، حيث أصبح يمثل إرهاباً إلكترونياً عالمياً يهدد العالم بأسره.

ويصنـف الحانوتـي (٢٠١٤) المعلومـات علـى الصعيـد الهيكلي بأنهـا عبارة عن المعلومـات الشخصيـة، والمعلومات التجاريـة، والمعلومات الحكوميـة، بينما على صعيد المحتـوى، هـي المعلومـات الاجتماعيـة، والمعلومـات الفكريـة والسياسيـة، والمعلومات الاقتصاديـة والخدمية، والمعلومـات العلمية والبحثية، والمعلومـات العسكرية والأمنية. وفي الوقـت ذاتـه فهو يوضـح طرق عدة يتم فيهـا انتهاك أمن المعلومـات، وتتلخص في الاشـتراك بالأجهـزة، إذ يقوم أكثر مـن شخص بالعمل على الجهـاز ذاته، دون توافر عوامل الأمان الكاملة لكل مستخدم على حده، إضافة إلى برامج التجسس الإلكترونية، وهي من أكثر الطرق شيوعاً، وتعتمد على أن يقوم الجاني بزرع برامج معينة على أجهزة الضحايـا، الغاية منها البحـث عن معلومات معينة وإعادة إرسالهـا إلى الجاني، أو أي جهة أخرى، وأخيراً طريقة اعتراض البيانات، وتتلخص في مراقبة شبكات الاتصالات ونقـل البيانات وعمـل تصفية لها بحثاً عن نوع معين من المعلومـات، وعند إيجادها يتم تحليلها وإعادة إرسالها إلى مراكز معينة، تكون على الأغلب أمنية.

أمـا عـن أسباب انتهاكات أمن المعلومـات، فيضيف الحانوتي (٢٠١٤) بأنها تعـود إلى الأسباب الشخصيـة التي تتم من خلال استخـدام أو اختراق جهاز الضحية دون علمـه، ثـم الأسباب التجاريـة المتمثلـة في التنافس بين الشركات مـن خلال جمع المعلومات عن الشركات المنافسة وعملائهم، وقد يصل حد التنافس بينهم إلى الحروب التجاريـة، وأخيراً الأسبـاب الأمنية، إذ تقوم الكثير من الـدول بالعمل على زرع الكثير من الجواسيس في البلدان الأخرى حتى الصديقة منها، بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن هذا البلد.

ويوصي العجـلان (٢٠١٥) بضرورة التأكيد على أهمية بنـاء المعرفة، لأنها مصدر للقوة في ظل غياب عربي شبه كامل عن صناعة المعلومات، ما سيبقي الشبكات المعلوماتية في الوطـن العربي تحت رحمة من يعرف أسرارهـا ويحيط بنقاط الضعف في بنائها، ما يتطلـب السعي إلى إنشاء منظمة عربية لتنسيق أعمـال مكافحة الإجرام والإرهاب عبر الحواسيب الآليـة والشبكات المعلوماتيـة والأنظمة الإلكترونيـة، وتشجيع قيام اتحادات عربيـة تسعـى للتصـدي للجرائم المعلوماتيـة، كما يطالـب الحانوتـي (٢٠١٤) كذلك بضـرورة إصـدار الأنظمة والتشريعـات التي تجرم من ينتهك أمـن المعلومات وتحديثها المستمر، ورصد الموارد المالية، وتأهيل الموارد البشرية لتنفيذ سياسات الخصوصية وأمن المعلومـات وحمايتها، وإجراء تدقيق وفحـص دوري من جانب شركات متخصصة بأمن المعلومـات لكل الأنظمة والبيانات الحساسة وعمليات تدفق البيانات بين وحدات وأقسام المؤسسـة، للتأكد من وجود التأمين المناسب، وتشفير جميـع البيانات الحساسة، إضافة إلى نشر التوعية وثقافة الخصوصية وأمن المعلومات، واعتبارها حق من حقوق الإنسان.

وهنا تركز التربية الأمنية على ضرورة مواجهة الأخطار المهددة للأمن المعلوماتي، والبحث عن وسائل الأمن والأمان ذات الصلة به، التي يتمثل أهمها في: مجموعة وسائل الأمن المتعلقة بالتعريف بشخص المستخدم وموثوقة الاستخدام ومشروعيته، ومجموعة الوسائل المتعلقة بالتحكم بالدخول والنفاذ الى الشبكة، ومجموعة الوسائل التي تهدف الى منـع افشاء المعلومات لغير المخولـين بذلك، والتي تهدف الى تحقيق السرية التامة، ومجموعـة الوسائـل المتعلقة بمنع إنـكار التصرفات الصادرة عـن الشخص، ووسائل مراقبـة الاستخـدام، وتتبع سجـلات النفـاذ أو الاستخدام، وإيضاح موجـز حول أكثر وسائـل الأمـن شيوعـاً في بيئـة نظـم المعلومـات مثل: برمجيـات كشـف الفايروسات والشبـكات الافتراضية الخاصة ومقاومتها، والتحقق من هويـة المستخدمين للشبكات الافتراضية الخاصة، ومراقبة المحتوى، والجدران النارية الخاصة.

الإجابة عن السؤال الخامس: ما مقومات الأمن والاستقرار في التربية الأمنية؟

كي يتحقق الأمن والأمان في أقطار الوطن العربي من مشارقه إلى مغاربه، فإنه لا بد للتربية الأمنية من أن يتوافر فيها مجموعة مهمة من المقومات التي تؤدي إلى تحقيق استقرار المجتمعات وأمنها، والمتمثلة في الآتي:

١. **سيادة النظام والقانون:** فإذا احترم أفراد المجتمع النظام والقانون السائدين في بلادهم وحرصوا على تطبيقهما حسب الأصول عن طريق التعاون الحقيقي مع الجهات الأمنية المتخصصة في كشف ملابسات ما قد يحدث من جرائم أو مشكلات، فإنهم بلا شك سيشعرون بالاطمئنان على أنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم وحرياتهم، ما يشجع على النمو الاقتصادي، والتطور الاجتماعي والسياسي. ولكنهم في الوقت ذاته، إذا أغفلوا ذلك كله، فإنهم جميعاً مهددون بحياتهم وبما يملكون، ويؤدي إلى إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار، ومحاولة سيطرة القوي على الضعيف، وحدوث نوع من شبه الجمود في مناحي الحياة كافة، وهذا ما أكدت عليه العديد من الدراسات كدراسة (سلمى، ٢٠١٠؛ حمودة، ٢٠١٤؛ العبادي، ٢٠١٤؛ عجابي، ٢٠١٥؛ Ditto,2010).

٢. **التعايش السلمي المشترك:** يختلف أبناء المجتمعات داخل الوطن العربي وخارجه في ألوانهم وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم ولهجاتهم ورغباتهم وقدراتهم ومعارفهم وأذواقهم، ما قد يولد الحساسيات وربما الخلافات بينهم. وهنا يتمثل دور التربية الأمنية في التركيز على ضرورة التشجيع على التعايش السلمي المشترك بين الناس جميعاً، بصرف النظر عن تلك الاختلافات العديدة، وأصدق دليل على نجاح ذلك التعايش، أن الدول العظمى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين والهند مثلاً: فيها مئات الأديان واللغات والألوان والطوائف والمعتقدات، ومع ذلك فقد ركزت كثيراً على التعايش المشترك بينها جميعاً، بحيث تقاس قيمة الفرد فيها بمقدار ما يخدم نفسه وأهله وأبناء مجتمعه المحلي وما يقدم لوطنه ككل، وبمقدار ما يحافظ على الأمن والاستقرار في منطقته، وعكس ذلك لو حصل فعلاً، فإن الاختلاف يتحول إلى نزاع، والنزاع يؤدي في النهاية إلى عدم الاستقرار وفقدان الأمن والأمان، وهذا ما دعا إلى الاعتناء به العديد من الدراسات كدراسة (الخرب، ٢٠١١؛ الدوسري، ٢٠١٧؛ Weekes,2010).

٣. **التكافل الاجتماعي:** وهو يعني قيام المجتمع ذاته بتكفل شؤون كل فردٍ من أفرادهِ من النواحي الاقتصادية والصحية والثقافية والاجتماعية. ويرى

كثـيرون في التكافل الاجتماعي على أنه يمثل الوجه الآخر للعدالة الاجتماعية، فكلاهمـا يسعيان إلى المحافظة على أمـن المجتمع واستقراره واتزانه، لا سيما عندمـا يتم أخذ بعض الأموال من فئة الأغنياء، وتحويلهـا إلى فئة المحتاجين والفقـراء، ما يسهم بشـكلٍ فاعلٍ من إزالة مظاهر الحقـد والحسد والغِل من النفوس، أو التخفيف من حدتها على الأقل. كل هذا يؤدي إلى إحساس الفقراء بأهميـة وجود الأغنيـاء في المجتمع، كعنصر عونٍ مساعـدٍ لهم في التغلب على مصاعب الحياة المختلفة، في الوقت الذي يشعر فيه الأغنياء بأن لهم نوعاً من الـدور الريـادي في المجتمع برعاية الفقراء وتشغيلهـم أو دعمهم، ما يُشعرهم بالأهميـة والسعادة نتيجة التخفيف عن الآخريـن وإدخال البهجة والسرور في نفوسهم.

وهـذا مـا ينبغـي أن تهتم بـه التربيـة الأمنية، وبخاصـةٍ في المناهـج والكتب المدرسيـة المقررة، سواءً في محتوى منهج التربية الإسلاميّة، أو في دروس اللغة العربيـة، أو في موضوعات الدراسات الاجتماعية المتنوعة، من ضرورة توضيح أهميـة وجود التكافل الاجتماعي في الأقطار العربيـة المختلفة، وحض الأجيال الصاعـدة علـى التمسك به كثيراً مـن أجل تحقيق الفوائـد الجمة التي يمكن الحصول عليها لفئات المجتمع كافة، ويتفق هذ التوجه مع ما خلصت إليه بعض الدراسات كدراسة (بلقزيز،٢٠٠٩؛ الخولي،٢٠١٣؛ الحربي،٢٠١٤).

٤. **الشعـور بالمسؤوليـة الحقيقية:** فإذا كان كل فردٍ من أفراد المجتمع يشعر بأن لـه العديد من الحقوق في هذه الحياة ينبغي الحصول عليها، فلا بد في الوقت ذاتـه، مـن أن يدركَ بأن عليـه واجبات جمّة ينبغي عليه القيـام بها على أكمل وجـه. ويمثل الشعـور بالمسؤولية الحقيقية إحدى هذه الواجبـات المهمة الملقاة علـى عاتقـه، ومثل هذا الشعور لن يتم في واقع الحـال، إلا إذا أتيحت الفرصة الأكيـدة للنظام والقانون بـأن يأخذ مجراه بشكلٍ طبيعي في حياة الناس كافةً، حتى يجدوا بأن من الواجب عليهم خدمة المجتمع الذي يعيشون فيه والعمل بكل السبـل والوسائل من أجل الحفاظ على مقدراته الكثـيرة، والتعاون مع أفرادهِ

بمختلـف أطيافهم وألوانهم وخلفياتهم الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية. ولهذا الشعور بالمسؤولية تأثيرات إيجابية على النفس البشرية، يتلخص أهمها في ارتيـاح ضمير الفرد، بأنه قد فعل ما طالبـهُ به النظام والقانون، وما أملاهُ عليه ضميره في هذا الصدد، وكل هذا في نهاية المطاف ما هو إلا هدف من بين أهداف التربية الأمنية المتنوعة نحو الشعور بالمسؤولية الحقيقية، وهو ما يتفق مع ما ورد في دراستي (آل زاهر، ٢٠١٥؛ بارشيد، ٢٠١٦).

٥. **المواطنـة الفاعلـة:** تتطلـب التربيـة الأمنيـة من المواطـن الفاعّـل والنشط مجموعةً من أنماط السلـوك الإيجابية مثل: الالتزام بالواجبات المطلوبة منه، وعـدم التقصير في الدفاع عن حقوقه، وامتلاكه لمهارات التفكير الناقد لفهم ما يـدور حوله، والالتزام بالحـوار كطريقة مُثلى لعـلاج الاختلاف في وجهات النظر بـين الأفراد والجماعـات، ومتابعة التطـورات السياسيـة والاجتماعية والاقتصاديـة والثقافية والتربوية في الوطن الذي يعيش فيه، والمحافظة على البيئة نظيفة من التلوث والتدمير، واحترام حقوق الآخرين وما يطرحون من آراء وأفكار حتى لو كانت متعارضة معه، والمساهمة في الاستحقاقات الدستورية مثـل الانتخابات البرلمانية لاختيار ممثلي الشعـب، وتأدية الواجبات الملزم بها وعـدم التهرب منها، وهذا ما اكـدت عليه دراسة بن دحمـان(٢٠١٧). ومثل هـذه الأنماط من السلـوك الإيجابي يمكن أن يتم التعرض لها في موضوعات المناهج الدراسيـة المختلفة وفي طليعتها مناهج الدراسات الاجتماعية الوطنية (العميري، ٢٠١١).

٦. **التسامـح ونبـذ العنـف:** وهمـا من بين أهـم المقومـات التي تسهـم في حالة وجودهمـا في استتباب الأمن والنظـام في أي مجتمع من المجتمعات، وأنه عند فقدانهمـا يحدث ما لا يمكن أن تُحمد عُقباه من التخاصم والتفرق بل والنزاع بأشكالـه كافـةً، ويـؤدي بالكثيرين إلى الاستهتـار بالقانون والأخـلاق والقيم والعـادات والتقاليد الإيجابية، وسيطرة سياسة الغاب في التعامل مع الآخرين، والرغبـة في الانتقام مـن الآخرين، وأخـذ الحقوق بالقوة، وانتشـار العصبية

القبليـة أو العائليـة أو الطائفيـة أو المذهبيـه، والاعتـزاز بكل ذلـك، بدلاً من الافتخار والاعتزاز بالحضارة العربية الإسلامية التي ينتمي الجميع لها. وهنا تزخر دروس التربية الإسلاميـة وموضوعات الدراسـات الاجتماعية بالكثير مـن المواقع التي تعزز مفهوم التربية الأمنية عـن طريق التركيز على التسامح ونبـذ العنف في العلاقات بين أبناء المجتمع العربي من المحيط إلى الخليج (آل عايش،٢٠٠٦؛ بني سلامة،٢٠١٣؛ Salettachuck,2017).

٧. **المشاركـة في أنشطـة المجتمـع وفعالياتـه الكثـيرة:** لقـد ركـز مؤسـس علم الاجتمـاع الفيلسوف والمفكـر العربي المسلم ابن خلدون منـذ قرون عدة، على فكرة أن الإنسان مدني بالطبع. وهذا لا يمكن أن يتم على أرض الواقع بالنسبة إلى الفـرد ذاتـه، إلا إذا شـارك بفاعليـة في خدمة المجتمع الـذي ينتمي إليه، وقـام بتطبيق ما لديه من خبرات ومهارات ومعارف ومعلومات من أجل تطوير المجتمـع الذي يعيش فيه، حتى يعوض بعض فضائـل المجتمع عليه. والوطن لا يتطـور أو يتقدم على النحـو المرغوب فيه إلا بتلك المشـاركات القوية والفاعلة لأبنائـه مجتمعـين. فكلٌ في عملـه أو مهنتـه أو وظيفته إذا أخلص فيها وقدم أفضـل مـا لديه فإنه يسهم بقوة في بناء الوطن ونمائه، ويؤدي من ثمَّ إلى دعم الأمـن والاستقرار في ربوعه. وهنا يضطلع المنهـج الدراسي بدور رئيس ورائد في توجيـه النشء نحو ضرورة بـذل كل فرد منهـم لأقصى طاقاتـه في سبيل خدمة المجتمع، والمشاركة في فعالياته الكثيرة كي يحقق أهداف تربية المواطنة مـن جهة، ويشعـر بالارتياح لأنه تعاون مـع الآخرين في سبيل رفعـة شأن بلده ومجتمعـه من جهة ثانية، وقد ركزت علـى هذا الأمر بعض الدراسات كدراسة (العميري،٢٠١١؛ الحانوني،٢٠١٤).

٨. **الأُخـوة الحقـة:** فالمشاعـر المتبادلـة بـين أفراد المجتمـع على أنهـم شركاء مخلصـون في الوطن، ويتعاونون سوية مـن أجل خدمته وإعلاء شأنه، ويبذلون الغـالي والرخيص مـن أجل الـذود عن حياضـه، ينقلهم بطبيعـة الحال إلى مستـوىً رفيع مـن الأخوة الحقّة، التي تؤدي بدورهـا إلى تماسك المجتمع وقوة

بنيانـه البشري، ولهـذا المقوم من مقومات الأمن والتربيـة الأمنية مكانٌ كبير في المناهـج الدراسية، حيث تعج موضوعات التربيـة الإسلامية واللغة العربية والدراسـات الاجتماعية والوطنية والتربية الرياضية... إلى غير ذلك من بقية التخصصـات العلمية، ما يدعم غرس روح الأخـوة الحقيقية بين أبناء الوطن الواحـد، وهو مـا اهتمت به العديد مـن الدراسات كدراسـة (بلحسن،٢٠١٥؛ سلمان وعسلية،٢٠١٦؛ DeMuro&Mazziotta,2011).

٩. **التحمـل وضبـط النفس:** إن تعارض المصالح الشخصية بـين أبناء المجتمع الواحـد تارةً، وتشابكها بشدة تارةً أخرى، يحتـم على الجميع التحلي بالصبر والأناة، في سبيل إنهاء هذا التعارض أو ذاك التشابك حتى لا تصل الأمور بين الأفـراد إلى درجة النزاع بفعل عدم ضبط النفس. وهنا تهدف التربية الأمنية إلى ضـرورة اللجوء إلى الحوار الهادئ والهادف لإنهاء ذلك الجو المتوتر الذي قـد يظهر أحياناً أو التخفيف من حدته على الأقل. ولهذا كله فوائد جمة يتمثل أهمهـا في تهدئة الخواطـر بين النفوس، وإتاحة الفرصة لتقييـم الأمور على حقيقتهـا، ومحاسبة الذات بكل روية وموضوعية، وفتح قنوات التواصل البناءة بـين الجميع، والتعرف إلى مصالح الآخريـن واهتماماتهم من أجل أخذها في الحسبـان عند التفكـير في إنشاء مصلحة مـا أو مشروع معـين، ونقل وجهات النظر الخاصة إلى الآخرين حتى تؤخذ هي الأخرى في الاعتبار، من أجل أن لا يتـم فهم الأمور في غير موضعها الصحيـح، وتعزز هذا الأمر بعض الدراسات كدراسة (الجغب،٢٠١٧؛ الدوسري؛٢٠١٧).

١٠. **الحسـن الأمني واستشعار الأخطار مسبقاً:** وهو عبارة عن مهارة من المهارات التي يكتسبها الفرد، نتيجة الخبرة الطويلة التي يمر بها، في التعامل مع الأمور أو القضايـا الأمنية المختلفة أو التعايش في أجوائها خلال حياته اليومية. ومثل هذه الخبرة المهمة، هي التي تولد الإحساس الحقيقي لدى صاحبها بقرب وقوع الجريمـة، أو بارتفاع إمكانية حدوثها، في ظـل الظروف المُحيطة بها. والهدف البنّـاء مـن وراء هذا الإحساس، ليس بقصـد التوقع أو التنبـؤ بوقوع الخطر

فحسـب، بل أيضاً لما هـو أبعد من ذلك، والذي يتمثل في الاستعداد أو التهيؤ لما يمكـن أن يتم بعد وقوعه من التزامات أو إجراءات تخفف من درجة تأثيره من ناحيـة، وتسهم كثيراً في علاج مـا قد حصل أو يحصل مـن أضرار من ناحية ثانية، ما يساعد بالتالي على القبض على المرتكبين بعد حصول الجريمة وربما قبـل ذلك، في صوء الاحياطـات المسبقة التي تؤخذ في الحسبان، وهو ما يمثل قمة أهداف التربية المهنية كما اشرت لذلك دراستي كل من(أبو عمارة،٢٠١٥؛ أبو الخير،٢٠١٦).

الإجابـة عـن السـؤال السادس: ما محتـوى برنامج التربيـة الأمنية وعلاقتهُ بالعملية التربوية؟

نظراً لأن لكل مرحلة عمرية ودراسية، متطلباتها النفسية والمعرفية والاجتماعية والتربويـة المختلفة فإنه لا بد للمحتوى الملائم لبرنامج التربية الأمنية أن يكون متدرجاً في مقـدار كمية المعلومات المطروحـة للمتعلمين، ومستوى سهولتهـا أو صعوبتها، ومدى أخذهـا بالحسبان لكل من ظـروف المجتمع الذي يعيش به الطلبـة، والعادات والتقاليد السائـدة فيـه، والمشكلات التي تواجهـه، والطموحـات التي يسعى لتحقيقهـا من أجل الوصول إلى حياة أفضل وأكثر أماناً واستقراراً (محمود،٢٠١٣).

ولا شـك أن محتوى برنامج التربيـة الأمنية يجب أن يركـز بالدرجة الأساس على مجموعـة من المفاهيـم والقيم الأمنية المهمة التي ستـؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأهـداف المنشـودة لهذا النمط مـن أنماط الاتجاهـات التربوية المعاصـرة المتمثل في التربيـة الأمنيـة. ومن بـين أهم هذه المفاهيـم والقيـم: المواطنة الصالحـة والفاعلة، واحـترام النظام والقانـون، والمحافظة على الأنفس والممتلـكات المادية والمعنوية، ودعم الأمـن الاجتماعـي والاقتصادي والسياسـي والفكري والبيئي والغذائـي، والتسامح مع الآخريـن، وضبـط النفس وتحمـل الغموض والمصاعب عند حدوث المشـكلات أو عند التصـدي لهـا، والاهتمام بالسلامة العامـة، والتركيز على نظافة البيئـة، والدفاع عن الاستقـرار والأمن للجميع، بصرف النظر عـن منابتهم وأصولهم ومعتقداتهم وآرائهم ومستوياتهـم الاجتماعيـة أو الاقتصاديـة وغيرها مـن القيم المهمة الأخـرى (سلمان وعسلية،٢٠١٦؛ بندحمان،٢٠١٧).

وينبغـي أن يشتمل محتوى برنامج التربيـة الأمنية على برامج تعاونية مصغرة يتم تطويرها بالتنسيق ما بين أقسام أو إدارات تخطيط المناهج وتطويرها في وزارات التربية والتعليـم في الأقطار العربيـة المختلفة، وبين الجهات الأمنية في تلك الأقطار توضع فيها النقـاط العريضة لتقديم محاضرات عامة عن مهـام قوات الأمن وأدوارها الرئيسة في مكافحـة الجرائم المتنوعة والعمليـات الإرهابية المتعددة التي تؤدي إلى الإخلال بالأمن والاستقرار في المجتمع، يلقيها أشخاص مؤهلون ممن لديهم الخبرة في مخاطبة الفئات الشابـة، باستخـدام وسائل تكنولوجيـا التعليم المعاصرة الأكثر تشويقـاً من أجل تبيان المخاطـر التي تنجم عن عدم احترام الأنظمة والقوانين من جانب الأفراد والجماعات، والفوائـد التـي يمكـن أن يجنوهـا إذا مـا أكدوا علـى الالتـزام بها (العمـري،٢٠٠٩؛ الجغب،٢٠١٧).

ومـن جهةٍ أخـرى، لا بد من دمـج مفاهيم التربيـة الأمنية وأهدافهـا المختلفة في جوانب العمليـة التعليمية التعلمية المتعددة، سواءٌ في محتوى المواد الدراسية المقررة، أو في طرائق التدريس المتنوعة، أو في الأنشطة داخل الحجرة الدراسية وخارجها. كل هذا يتطلب ضرورة عقد الدورات التدريبية اللازمة للمعلمين والمديرين والمشرفين التربويين والمهتمـين أو المعنيـين بالتربية الأمنية في المؤسسات التعليميـة المختلفة، من أجل الإلمام بالمفاهيم والتطبيقات الخاصة بها (عبد الحميد،٢٠٠٧؛ العمري،٢٠١٣).

ولا يخفـى علـى المهتمـين بالتربيـة الأمنية ضـرورة أن تكـون أهدافهـا وماهيتها ومـبررات وجودها وعلاقتها بالمناهج الدراسية مـن الأمور الواضحة للطلبة في مختلف المراحـل التعليمية، وكل هـذا يتطلب ضـرورة التطرق في المناهـج إلى مجالات التربية الأمنيـة المختلفـة كالأمـن الفكري، والأمـن الاجتماعـي، والأمن الاقتصـادي، والأمن السياسـي، والأمـن البيئي، والأمـن المعلوماتي، والأمـن الغذائي، إضافـة إلى مقومات الأمن والاستقرار المتعددة في التربية الأمنية (السلطان،٢٠٠٩).

ومـن بين أكثر المقـررات الدراسية التـي تقع عليهـا المسؤولية للاهتمـام بالتربية الأمنيـة، مقـرر التربية الاجتماعيـة والوطنية بالمرحلـة الابتدائية، ومقـرر الدراسات الاجتماعيـة والوطنيـة بالمرحلتـين المتوسطة والثانويـة، حيث يتم في محتـواه التعرض

للمواطنـة الصالحة التي تتمثل في التزام المواطن بالأنظمـة والقوانين التي تنظم حياة الأفـراد والجماعـات، والانتمـاء للوطن والدفـاع عنه بالغـالي والنفيس ضـد الأعداء والإرهـاب بأنواعه كافةً. كما تقوم محتويات مقـررات الدراسات الاجتماعية والوطنية واللغـة العربية وحتـى التربية الرياضية أدواراً مهمة في طـرح موضوعات أدبية وأخرى تاريخيـة وعلمية خاصة بحياة القادة والعظماء والعلمـاء، الذين بذلوا الجهود الجبارة لرفعة شأن وطنهم مع احترامهم لكل من النظام والقانون، وتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقهم على أكمل وجه، واحترام الآخرين مهما اختلفوا عنهم في الرأي أو اللون أو المعتقد أو العِـرق أو المستـوى الاقتصـادي أو الاجتماعي (المغيصيـب،٢٠١٠؛ العميري،٢٠١١؛ العمري،٢٠١٣؛ العنزي،٢٠١٥؛ الدوسري،٢٠١٧).

وتـؤدي الأنشطة الطلابيـة الموجهة من جانب المدرسـة دوراً مُهماً في تعزيز أنماط السلـوك الإيجابيـة التي تحض عليها التربيـة الأمنية، سواءً تمت هـذه الأنشطة داخل أسـوار المدرسة أو خارجها، فالكلمات التوجيهيـة التي يلقيها الطلبة في طابور الصباح تحـت إشراف المعلمين من مختلـف التخصصات يمكن لها أن تركـز على حب الوطن، ودعـم أمنـه واستقراره، واحـترام النظام والقانـون، وتحمل المسؤوليـة نحو كل ذلك. كمـا يمكن للصحـف أو مجلات الحائط الورقية أو الإلكترونيـة الحديثة أن تشجع على التمسك بالقيم التي تنادي بها التربية الأمنية (الصغير،٢٠١٣؛ أدنوف،٢٠١٦).

ولا يمكـن إغفال دور الجمعيات التعاونية أو النـوادي التخصصية داخل المدارس، وبالـذات تلك المهتمة بالحاسوب، التي يمكـن لها جمع أو تطوير البرمجيات التي تدعم التربية الأمنية، وتوزيعها إلكترونياً على الطلبة لقراءتها أو عمل المشاريع البحثية عنها، أو عقـد الندوات أو اللقـاءات التي تدور حولها. كما يمكن جمـع النشرات أو الإعلانات أو المقـالات أو الدراسـات أو الأشرطـة المسموعة أو الأفلام التي تركـز على الإرشادات الأمنيـة، أو التي تؤكد الالتزام بالقوانـين والأنظمة المرعية ومحاربة الجريمة والإرهاب بشتى الوسائل والسُبُل. هذا فضلاً عن ضرورة التعاون الوثيق مع الخبراء والمتخصصين والمهتمـين بالتربية الأمنية من أبنـاء المجتمع المحلي من جهة ومع أولياء الأمور من جهة ثانية، حتى تتم الاستفادة من الفريق الأول في إلقاء المحاضرات العامة أو عقد الندوات

التخصصيـة، مع الحرص على حضور أوليـاء الأمور لها، والعمل على متابعة آثارها مع أولياء الأمور، والحصول على تغذية راجعة منهم حول التأثير الإيجابي الذي أحدثته في سلوك الأبناء (أبو الخير،٢٠١١؛ بارشيد،٢٠١١).

وتظـل الإدارات التربويـة للمدارس بأنواعهـا مهمةً في هذا الصـدد، إذ ينبغي أن تتولـد لديهـا القناعات التامـة بأهمية التربية الأمنيـة في الحياة المدرسيـة، ما يشجع المديريـن علـى تهيئة الأجواء لتعزيـز دور التربية الأمنية، وفتح البـاب على مصراعيه لإقامة المناشط المختلفة لترسيخ القيم التي تطالب بها التربية الأمنية في نفوس النشء، لتخريـج الأجيال التي تعزز الأمن والأمـان في المجتمعات والأوطان. كما ينبغي على تلك الإدارات المدرسية في الوقت نفسه أن تتصف بعدم التهاون في تطبيق الأنظمة والقوانين والتعليمـات المدرسيـة على الطلبـة، والجديـة في تصويب الأخطـاء ومعالجتها، وعدم التساهـل في كل ما يعكر صفو الأمـن المدرسي، وذلك حتى يتعود الطلبة على الانضباط واحـترام النظام، وحتى لا يظهر لديهم عنصر المفاجأة عنـد خروجهم للحياة العملية بالأنظمـة والقوانين المجتمعيـة، ما يسهم بتنشئتهم التنشئـة الصالحة والمرغوب فيها، وبما يتفق في نهاية المطاف مع أهداف التربية الأمنية (الهذلي،٢٠٠٩؛ آل زاهر،٢٠١٥).

الخاتمة

أضحت العلاقة بين التربية والأمن قوية، وأصبح من الصعب على الحكومات توفير الأمن، ما لم يصحبه دور بارز للتربية في نشر الثقافة الأمنية، وتعزيز الوعي الأمني بين أفراد المجتمع. لقد باتت مقولة أن الأمن منوط بأجهزة الأمن لوحدها من المقولات التي تحتـاج إلى تقويم في مضامينها، قياسا على التوجـه الجديد الداعي إلى اشراك افراد المجتمـع في المحافظة على أمنهـم. ومما يعضد هذا التوجه ما حققتـه المجتمعات التي تتبنـى التربيـة كإستراتيجية لتوفير الأمن من نجاحات كبـيرة في الحفاظ على أمنها، وصارت هذه المجتمعات اليوم في مصاف الدول الكبرى ذات التنمية والتقدم والازدهار العلمي والحضاري، ولا شك أن تنمية الثقافة الأمنية والوعي الأمني لدى الطلبة، وإبراز أهميـة البيئة الأمنية الإيجابيـة، وتأثيرها على تنمية المجتمـع، وتوضيح أهمية الثقافة الأمنيـة، يمكن المواطنين والمقيمين من معرفة حقوقهـم وواجباتهم في الجانب الأمني،

ويشجع على احترام القانون والنظام العام، ويوفر المعلومات التي تساعد الأجهزة الأمنية على الوصول إلى مرتكبي الجريمة، التي تهدد أمن الوطن والمواطن والمقيم، ويعالج الشائعات، ويبلغ عن مروجيها، ويزيل الحاجز النفسي بين الأجهزة الأمنية وافراد المجتمع.

وقد ناقشت الدراسة الحالية ماهية التربية الأمنية، والأهداف التي ترنو إلى بلوغها، والمسوغات المختلفة التي تدفع نحو الاعتناء بها. كما ناقشت الدراسة المجالات المختلفة للتربية كالأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الأسري، والأمن الصحي، والأمن التربوي، والأمن الفكري، والأمن الاجتماعي، والأمن الوظيفي، والأمن الاقتصادي، والأمن السياسي، والأمن القومي، والأمن البيئي، والأمن المعلوماتي. كما تطرقت إلى مقومات الأمن والاستقرار في التربية الأمنية، وخلصت الدراسة إلى محتوى التربية الأمنية وعلاقتهُ بالعملية التربوية، إذ تضطلع التربية الأمنية بدور رائد في تزويد الجيل الصاعد بالحقائق والمفاهيم والتعميمات والمبادئ والقوانين الأمنية، وكذلك غرس القيم الأمنية وتكوين الاتجاهات الإيجابية في الجانب الأمني، علاوة على امدادهم بالمهارات الأمنية اللازمة، الأمر الذي يتطلب أن يكون للدولة إستراتيجية أمنية في الجانب التربوي تنصبغ بها مناهج التعليم ومؤسساته.

التوصيات

١. التأكيد على الهدف الرئيس للتربية الأمنية في حماية الوطن والمواطنين من المخاطر الأمنية والتحديات العالمية التي تهدد أمنهم وسلامتهم. ويتطلب تحقيق ذلك الهدف التعاون بين جميع مؤسسات المجتمع الحكومية وغير الحكومية لوضع خطة عمل تكاملية والسير بموجبها.

٢. الاهتمام بالتربية الأمنية في مراحل التعليم المختلفة بدءاً من التعليم العام ووصولا إلى التعليم العالي، والعمل على إحداث التنسيق الملائم بين برامج التربية الأمنية والعملية التعليمية، ومن ذلك تضمين التربية الأمنية في المناهج الدراسية بمفردات تسهم في الوقاية من المخاطر الأمنية المحدقة، وتحديد إستراتيجيات وطرق ونماذج التدريس الملائمة، وكذلك الأنشطة الصفية وغير الصفية، وأساليب وأدوات التقويم المناسبة.

٣. تفعيـل دور وسائط التربيـة المتعددة كالمسـرح المدرسي، والإذاعـة المدرسية، والكشافة، وجمعيات النشاط المدرسي المخالفه للاضطلاع بدورها في التعريف والتثقيف بالتربية الأمنية كأحد الاتجاهات التربوية المعاصرة في ضوء منظومة تعليميـة متكاملة، تصب في بوتقة واحدة مع بقية مؤسسات المجتمع التي تسهم في التأصيـل والاعتنـاء بالتربية الأمنيـة كالمساجد والأنديـة الأدبية والوسائل الإعلامية...إلى غير ذلك.

المقترحات

١- إجـراء دراسـة تحليليـة لمحتـوى المناهـج للكشـف عـن درجة توافـر مجالات مكونـات التربية الأمنية في المناهج الدراسية في مراحل التعليم العام، وخاصة في بعض التخصصـات ذات الصلة القوية بالتربية الأمنيـة، كما هو الحال في مناهج الدراسات الاجتماعية والوطنية، تمهيدا لتطوير المناهج لتلبية متطلبات التربية الأمنية.

٢- قيـام وزارة التعليـم بتوجيـه المدارس والجامعـات والكليـات إلى عقد دورات تثقيفيـة، وتنفيـذ برامج تدريبيـة، والقيام بورش عمـل، وتقديم لقـاءات علمية وطنية شاملـة ومتكاملـة تعمل على بلورة رؤية وطنية متطورة تهتـم بعمليات التثقيف والإعداد الأمنـي للطلبة في سائر مراحل التعليم العام والجامعي، بما يحقق الحماية للشباب من السقوط الأخلاقي والأمني في حمأة العمالة لأعداء الوطن.

المصادر والمراجع

المصادر

- القرآن الكريم.
- الترمـذي، محمـد. (١٩٩٨). الجامـع الكبـير، تحقيق: بشار معـروف، ط٢، بيروت: دار الجيل.

المراجع العربية

١. أبـو الخير، رامي. (٢٠١٦). دور التربية الأمنيـة في تعزيز ثقافة المقاومة لـدى طلبة جامعات محافظـات غزة وسبل تفعيلـه، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية. جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

٢. أبـو عمارة، ميلـود. (٢٠١٥). الإجراءات الاحترازيـة الدولية في مواجهة خطر الإرهاب الإلكتروني: التجربة الفرنسية نموذجاً. المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية- ICACC - كلية علوم الحاسب والمعلومات - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. السعودية،١٣٨-١٥١.

٣. أدنـوف، حنـان. (٢٠١١). دور معلـم الصـف في تحقيق الأمـن التربوي للطفل. دراسة ميدانية في محافظـة الحسكة-سوريا. مـجلة الأنبار للعلوم الإنسانية . العراق،١٠ (٢)، ١٨٢-٢٠٢.

٤. إسماعيل، محمـد. (٢٠١٤). أمن الخليج العربي: الواقع وآفاق المستقبل، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

٥. بارشيد، عبد الله. (٢٠١٦). دور المعلم في تحقيق الأمن التربوي من وجهة نظـر طلاب المرحلـة المتوسطة والثانوية بمدينة تبـوك. المجلة التربوية – الكويت،٣١ (٤)، ١٢٨-١٥٩.

٦. بالي، محمود. (٢٠١٤). لامركزية الإدارة بالمستشفيات الحكومية وتحقيق الأمن الصحـي للمواطنين. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية – مصر،٩ (٣٧)، ٢٨٤٠-٢٨٧٩.

٧. بلقزيـز، عبـد الإلـه. (٢٠٠٩). الأمن الاجتماعـي والأمن الاقتصـادي. تاريخ الدخول ١٢/١/ ٢٠١٧م، على الرابط الآتي: https://alwatan.wordpress.com

٨. بلحسـن، عبـد العزيـز. (٢٠١٥). الأمـن الغذائـي بإفريقيـا الأطلنتية، الإمكانـات والتحديـات. مجلـة ركائـز معرفيـة -مركـز ركائـز المعرفة للدراسات والبحوث – السودان، ٣ (١)، ١٢٣-١٤٨.

٩. بن دحمان، جمال. (٢٠١٧). المواطنة المسؤولة: دليل المفاهيم والمواضيع، تاريخ الدخول:٧/٢/٢٠١٧م، على الرابط الآتي: http://citizenshipgate.com

١٠. بنـي سلامـة، محمـد. (٢٠١٣). العنف المجتمعي والأسـري من معوقات تحقيق التغيير الحضاري. مجلة الفقه والقانون،٣ (٦)، ١٧-٢٥.

١١. الجعـب، نافذ. (٢٠١٧). دور التربيـة في تعزيز ثقافة المقاومة في المجتمع الفلسطينـي من منظور إسلامـي، مجلة جامعة الأقصـى (سلسلة العلوم الإنسانية)،٢١ (١)، ٣٥٥-٣٧٩.

١٢. الحانوتـي، تيسـير. (٢٠١٤). أمـن المعلومـات: هاجس العـالم الرقمي، المؤتمـر الـدولي الأول بعنـوان المكتبـات ومراكز المعلومـات في بيئة رقمية متغيرة، جمعية المكتبات والمعلومات الأردنية، عمّان/ الأردن، ١٨٩-٢٠٧.

١٣. الحربـي، هيـا. (٢٠١٤). محددات الأمن الأسرى لـدى الطلبة الجامعية السعوديـة: دراسـة وصفيـة مطبقـة علـى طالبـات جامعة الملـك فيصل بالأحساء، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية،٧(٣٧)، ٢١٦٣-٢٢٠٦.

١٤. الحسن، إحسان. (١٩٨٥). البناء الاجتماعي، بيروت: دار الطليعة.

١٥. الحمادي، علي. (٢٠١٠). نموذج مقترح لإدارة امن المعلومات والاتصالات البيئيـة الشبكية، دراسة حالة على شركة صناعة الكيماويات البترولية في دولة الكويت، رسالة ماجستير غـير منشورة، كلية التربية، جامعة الشرق الاوسط، عمّان، الأردن.

١٦. حمـران، عبـد الكـريم. (٢٠٠٨). الأمـن الغذائـي، تاريـخ الدخـول: ٢٠١٧/١/١٨م، على الرابط الآتي: http://www.grenc.com

١٧. حمـودة، بهاء الدين. (٢٠١٤). سياسة أمـن المعلومات في شبكة المكتبات بجامعة النيلين. المجلة العربية الدولية للمعلوماتية،٣ (٥)،٥٥-٦٢.

١٨. الخرب، محمد. (٢٠١١). الصراعات الشخصية وانعكاساتها على الأمن الوظيفـي، رسالـة ماجستير غير منشـورة، كلية العلـوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

١٩. الخـولي، حسن. (٢٠١٣). أمن العائلة ودور الأم في التكامل الأسري، فكر وإبداع – مصر، ٧٤(٣)، ١١-٥٢.

٢٠. الدوسري، فوزية. (٢٠١٧). فاعلية إستراتيجية تدريسية قائمة على رسوم الكاريكاتـور في تنمية مفاهيـم مهددات الأمن الفكـري بمقرر الدراسات الاجتماعية والوطنية لدى طالبات الصف الثالث المتوسط، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية-غزة،٢٥(١)،١-١٤.

٢١. آل زاهـر، عبـد الله. (٢٠١٥). درجة إسهام مديـري المدارس الابتدائية الحكوميـة في تحقيق الأمن التربوي لدى طلابهـم بشرق مدينة الرياض، رسالـة ماجستير غـير منشـورة، كلية الشـرق العربي للدراسـات العليا، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢٢. الزعبي، عاكف. (٢٠١٣). أبعاد الأمن الغذائي ومتطلباته، تاريخ الدخول: ١٨/١/ ٢٠١٧م، على الرابط الآتي: http://www.alghad.com/articles/524438

٢٣. زهـران، حامـد. (١٩٨٨). الأمـن النفسي دعامـة أساسية للأمـن القومي العربي والعالمي، ندوة الأمن القومي العربي، اتحاد التربويين العرب، بغداد.

٢٤. الزهـراني، مسفـر. (٢٠٠٦). دور التوجيـه والإرشـاد في غرس وتنمية الثقافـة الأمنية لدى طلاب المرحلة الثانويـة في المملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

٢٥. السالمي، علاء. (٢٠٠١). تقنيات المعلومات الإدارية، عمّان: دار وائل للنشر والتوزيع.

٢٦. السلطان، فهد. (٢٠٠٩). التربية الأمنية وإمكانية تطبيقها في المؤسسات التعليمية، الرياض: مركز البحوث التربوية، جامعة الملك سعود.

٢٧. سلمان، محمد وعسلية، محمد. (٢٠١٦). دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في تنمية وعي الطلاب بالثقافة الأمنية لمواجهة المخاطر الأمنية، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، ٢٠(١)، ١-٤٥.

٢٨. سلمى، مشري. (٢٠١٠). الحق في الأمن السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف، الجزائر.

٢٩. سليمان، منذر. (٢٠٠٨). نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته، تاريخ الدخول ١٣/١/٢٠١٧م، على الرابط الآتي: http://www.achr.eu/art381.htm.

٣٠. سليمان، رائد. (٢٠١٢). أثر الفقر على الأمن الأسري في محافظات شمال الضفة الغربية : محافظة قلقيلية أنموذجا، مجلة القراءة والمعرفة –مصر، ١٣٠(١)، ٤٠-٧٦.

٣١. شحاتة، حسن والنجار، زينب. (٢٠٠٣). معجم المصطلحات التربوية والنفسية، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

٣٢. شنين، محمد. (٢٠١١). تحولات مفهوم الأمن الإنساني، تاريخ الدخول ١٣/١/٢٠١٧م، على الرابط الآتي: http://bohothe.blogspot.com

٣٣. الصغير، أحمد. (٢٠١٣). الأمن التربوي للأطفال بين التحديات والطموحات –دراسة ميدانية في مجتمع الإمارات، مجلة كلية التربية- جامعة عين شمس، ٣٧(١)، ١١-٥٣.

٣٤. طاحون، أحمد. (٢٠١٣). الاستقرار الوظيفي، تاريخ الدخول: ١٣/١/٢٠١٧م، على الرابط الآتي: http://www.albayan.ae/economy

٣٥. طرابشي، زكوان. (٢٠٠٩). الأمن الغذائي العربي المفهوم والأبعاد، مجلة الدراسات الدولية،٢٣ (٢)، ١٤٥-١٥٥.

٣٦. طوالبية، محمد. (٢٠١٦). إيديولوجية الفضاء الرقمي: دراسة في الخلفيات المرجعية، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية،٢٢(١)، ١٥٥-١٧١.

٣٧. عامر، عادل. (٢٠١٣). الأمن القومي وظيفياً، تاريخ الدخول: ١٥/١/٢٠١٧م، على الرابط الآتي: https://pulpit.alwatanvoice.com

٣٨. آل عايش، عبد الله. (٢٠٠٦). التربية الأمنية في الإسلام: الحل الأمثل للفتن، دمشق: دار المحبة.

٣٩. العبادي، بركات. (٢٠١٤). الأمن السياسي، تاريخ الدخول: ١٥/١/٢٠١٧م، على الرابط الآتي: http://www.ammonnews.net

٤٠. عبد الحميد، معتز. (٢٠٠٧). تصور مستقبلي للتوعية الأمنية في المناهج الدراسية، تاريخ الدخول ١٥/١/٢٠١٧م، على الرابط الآتي: www.al-fayhaa.tv/main/showart

٤١. العبد الكريم، عبد الله. (٢٠١١). الأمن الغذائي واعتماده على الأمن الوطني، مجلة الدفاع-القوات المسلحة السعودية، ٥٠ (١٦١)، ٨٠-٨٢.

٤٢. العبدلي، محمود. (٢٠١٦). الأمن الوظيفي، مدونة العبدلي الإلكترونية، تاريخ الدخول: ١٥/١/٢٠١٧م، على الرابط الآتي: http://alabdali.info/2016/07/job-security/

٤٣. العبيدي، أحمد. (٢٠٠٨). الأمن الصحي في الوطن العربي بمنظور جيو سياسي، مجلة دراسات إقليمية، ٥ (١٢)، ١٣٢-١٦٣.

٤٤. عجابي، خديجة. (٢٠١٥). الأمن الغذائي والأمن الإنساني، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية،٣٣(١)، ٢٤-٤٢.

٤٥. العجـلان، عبد الله. (٢٠١٥). الإرهاب المعلوماتـي، المؤتمر الدولي الأول لمكافحـة الجرائم المعلوماتيـة ICACC - كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية، ٥٠-٦٥.

٤٦. العمـري، محمد. (٢٠٠٩). التربية الأمنية في المنهـج الإسلامي: أصولها ودورهـا في تكوين الوعـي بالأمن الاجتماعي لدى الأجيـال، تصور مقترح لطـلاب المرحلـة المتوسطة بالمملكة العربيـة السعوديـة، أطروحة دكتوراه غـير منشـورة، كلية العلـوم الاجتماعيـة، جامعة الإمام محمـد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٤٧. العمري، محمد. (٢٠١٣). مفاهيـم التربية الأمنية المطلوب تضمينها في كتاب علم الاجتماع للصف الثالث الثانوي في ضوء منظومة الأمن الوطني الشامـل، رسالـة ماجستير غير منشورة، كلية التربيـة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٤٨. العمري، هاني. (٢٠١١). مدى الالتزام بمعايير اعتماد الجودة العالمية في قطـاع الخدمات الصحية بالمملكة العربيـة السعودية: دراسة استطلاعية بالتطبيق على محافظة جدة، المجلة العربية للإدارة، ٣١ (٢)، ٣٧-٨٠.

٤٩. العميري، فهـد. (٢٠١١). بعض النماذج العالميـة المعينة لمعلم الدراسات الاجتماعيـة للحد من ظاهرة العنف البيئي لدى النشء في المملكة العربية السعوديـة، المؤتمر الرابع لإعداد المعلم ٢٢-٢٤/١٠/١٤٣٢هـ الموافق ٢٠-٢٢/٩/٢٠١١م، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٥٠. العنـزي، فـواز. (٢٠١٥). دور كتـاب التربيـة الوطنية في تعزيـز التربية الأمنيـة لـدى الطلاب ودرجـة تمثلهم لهـا في المملكة العربيـة السعودية، أطروحة دكتوراه غير مشورة، كلية التربية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

٥١. عوضـ، محمد. (١٩٩٩). مكافحة الإرهـاب واتجاهاته، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٥٢. الفاضل، عبد العزيز. (٢٠١١). تخطيط وتنمية المسار الوظيفي وانعكاساته على الأمن الوظيفي من وجهة نظر العاملين في وزارة التربية والتعليم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٥٣. القصاص، محمد. (١٩٨٣). قضايا البيئة المعاصرة، مجلة العلوم الحديثة، ١٦(١)، ٢٣-٤٤.

٥٤. ٥٤. المالكي، عبد الحفيظ. (٢٠٠٩). الأمن الفكري: مفهومه واهميته ومتطلبات تحقيقه، مجلة الابحاث الامنية،١٨(٤٣)، ١٦-٧٤.

٥٥. المري، عايض. (٢٠١٦). أمن المعلومات: ماهيتها وعناصرها واستراتيجياتها، تاريخ الدخول:١٥/١/٢٠١٧م، على الرابط الآتي: http://www.dralmarri.com/show.as

٥٦. المعايطة، صالح. (٢٠١٦). الأمن السياسي وسيلة لامتصاص الحماس المضاد للسلطة، تاريخ الدخول:١٥/١/٢٠١٧م، على الرابط الآتي: http://alrai.com/article/39236.htm

٥٧. معمر، حمدي. (٢٠١٣). التربية الأمنية الإسلامية وحاجة المجتمع الفلسطيني إليها في مواجهة الاختراق المني(الإسرائيلي)، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)،١٧(١)، ٤١-٧٦.

٥٨. المغيصيب، عبد الله. (٢٠١٠). مدى احتواء مقررات الدراسات الاجتماعية في المرحلة الثانوية على الأهداف والمعارف والقيم والمهارات الأمنية: دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٥٩. النمنم، حلمي. (٢٠١٣). الأمن المائي: الحرب العالمية الثالثة مائية، تاريخ الدخول:١٠/١/٢٠١٧م، على الرابط الآتي: http://www.alittihad.ae/details

٦٠. الهذلي، سليم. (٢٠١٢). درجة إسهام الإدارة المدرسية في تحقيق أهداف

التربيـة الأمنية لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظـر المديريـن والـوكلاء، رسالة ماجستير غـير منشورة، كليـة التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٦١. ولـد الشيـخ، علـي. (٢٠١٦). مرتكـزات الإستراتيجية التنمويـة للأمن الغذائـي العربـي، تاريـخ الدخـول: ١٣/١/٢٠١٧م، على الرابـط الآتي: http://www.aljazeera.net

٦٢. اليامـي، مانع. (٢٠١٣). الأمـن الوظيفي نقطة ضعـف وأولوية، صحيفة الشرق السعودية المطبوعة، ١٦(٥٤١)، يوم ٢٨-٠٥-٢٠١٣م.

المراجع الأجنبية

63. DeMuro, P & Mazziotta, M. (2011). Towards a Food Insecurity Multidimensional Index (FIMI), Napoli, Italy: FAO.

64. Ditto, K. (2010). The Importance of Safety Education, Look at:

65. https://prezi.com, 6-1-2017.

66. Panth, T. (2010). Environment Education of Teachers through Technology Mediated Open and Distance Learning. Indira Gandhi, National Open University, 1-6.

67. Saletta, k. (2017). Threats to social security benefits: cut?„ Look at: http://www.fool.coml, 8-1-2017 .

68. Weekes, J. (2010). Why Is Safety Education So Important?

69. Look at: http://www.healthandsafetyhandbook.com.au, 8-1-2017.